الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعـة أمحمـد بوقـرة بومـرداس

كليـــة الحقـوق والعلـوم السياسيـــة بودواو

قســـم العلـــــوم السياسيـــة

مذكرة تخرج لنيل شهـادة الماستـــر في العلوم السياسيـــة

تخصص إدارة محليـــة بعنـــــوان:

دور المجتمـــع المدنـــي في تجسيـــد
المشاركة السياسية في الجـــزائر

إعـداد الطالبـان:
دزيـري محمـــد
عمارين حفيظـة

تحت إشراف الأستاذة:
سريـر عبـد الله أمينـة

لجنـة المناقشـــة

د . درويش جمـــــال	رئيســـــــا	جامعة بومرداس
د .سرير عبد الله أمينة	مشرفا ومقررا	جامعة بومرداس
د. بوصبع ســـولاف	مناقشـــــــا	جامعة بومرداس

السنة الجامعية: 2020/2019

إهـــداء:

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا إلى أبي وأمي الذي علمني ولقنني أولى أبجديات الحياة، أطال الله عمره، إلى أمي التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، والتي كانت لي عونا، سر نجاحي وتوقيفي بعد الله " أمي " حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى جميع أخواتي وإخوتي وإلى كل العائلة الكريمة، أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قاسمني تعب هذا البحث المتواضع " محمد دزيري "، وإلى كل الزملاء والأصدقاء.

بسم الله الرحمان الرحيم

* ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين* سورة النمل: الآية 19.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ونحن لا نحب أن نكون غير شاكرين لله عز وجل، لذلك نتوجه بالشكر أولا إلى الله عز وجل.

ونتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذة المشرف " الدكتورة: سرير عبد الله آمنة "، التي لم تبخل علينا بالتوجيهات وتقديم الدعم، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة وإلى كل الطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية.

وفي الأخير إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل سواء من بعيد أو من قريب بنصيحة أو كلمة طيبة.

الخطـــة المتبعة في تحليل موضوع المذكرة:

الفصل الأول : المجتمع المدني و المشاركة السياسية.

المبحث الأول: مدخل إلى مفهوم المجتمع المدني.

المطلب الأول: تعريف و نشأة المجتمع المدني.

المطلب الثاني: أسس بناء المجتمع المدني.

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني.

المطلب الرابع: العوامل المؤثر في المجتمع المدني.

المبحث الثاني: الإطار المعرفي للمشاركة السياسية.

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية وخصائصها.

المطلب الثاني: مستويات المشاركة السياسية.

المطلب الثالث: دوافع المشاركة السياسية.

المطلب الرابع: علاقة المجتمع المدني بالمشاركة السياسية.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول.

الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر.

المبحث الأول : تطور المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الثالث: وسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

<u>المبحث الثاني</u>: آليات مساهمة المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية.

المطلب الأول: الآليات القانونية و السياسية.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة السياسية.

المطلب الثالث: المعوقات و الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الرابع: النتائج و التوصيات.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني.

خاتمة المذكرة.

مقدمـــة

يعتبر المجتمع المدني مركز لقيادة السلطة الاجتماعية في مواجهة سلطة الدولة، وقطبا يحتم عليها أن تتقاسم معه القرار، فالجمعيات والمنظمات والأحزاب السياسية هي التي تضمن الديمقراطية، لأن المجتمع الفعال يشكل ضمانة للديمقراطية، وعليه فإن مفهوم المجتمع المدني ارتبط بالنضال السياسي من أجل الديمقراطية والمشاركة في الحياة السياسية ووضع السياسات العامة، ونظرا للأهمية التي اكتسبها المجتمع المدني خاصة بعد موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها دول العالم الثالث في السنوات الأخيرة، أصبح يلعب دورا أساسيا في الدراسات السياسية المعاصرة، ويعد أحد ركائز المشاركة السياسية، وبالتالي فمسألة المجتمع المدني والمشاركة السياسية أصبحت من بين المسائل المهمة المطروحة في الوطن العربي والجزائر بصفة خاصة.

1- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة من خلال جانبيها العلمي والعملي كما يلي:

الأهمية العلمية: يكتسي موضوع هذه الدراسة أهمية لاشتماله على متغيرين أساسيين أصبحا حديث الساعة، خاصة في ظل التحولات السريعة التي عرفها العالم ، ألا وهما المجتمع المدني والمشاركة السياسية.

إن موضوع المجتمع المدني من المواضيع ذات الاهتمام الأكاديمي الواسع، الذي عزز الجهل القائم حول أهميتها ودورها وأبعادها خاصة في المجتمعات العربية، وبرزت الضرورة لتفعيل دوره في المجتمع وعلاقته مع الدولة، حيث أصبح من الواضح أن لمنظمات المجتمع المدني الكثير من الإمكانيات والأدوار الغير متصلة أو الغير مفعلة ، والتي يمكن من خلالها المساهمة بشكل كبير في تحقيق المشاركة السياسية وتفعيلها، ومن هنا فإن هذه الدراسة ستحاول لفت الانتباه للجوانب العامة من الممارسات المختلفة للمجتمع المدني.

الشق الآخر من هذه الدراسة يرتبط بالمشاركة السياسية، وهي أيضا من المواضيع التي أصبح الاهتمام بها ضروري، فهي أمر مهم في تحقيق التنشئة السياسية والوعي السياسي في المجتمع، وكذا الاستقرار السياسي في الدولة ككل.

الأهمية العملية: إن أبعاد هذه الدراسة من خلال الملاحظات للواقع المعاش في المجتمع، فهذا الأخير الذي تتعدد فيه المنظمات والجمعيات بكم هائل ورغم ذلك دورها في الواقع لا يبدو واضحا، لذا فإن هذه الدراسة ستحاول تجاوز الأحكام المعيارية أو النظرة البسيطة العامية للأشياء للبحث في حقيقة الأدوار المنوطة بهذه المنظمات وظروف عملها ومدى مساهمتها في تحقيق العملية السياسية.

2- **أسباب اختيار موضوع الدراسة:**

تحيط بالباحث جملة من الأسباب تجعله يفضل موضوعا عن الأخر خاصة إذا تعلق الأمر بالدراسات الأكاديمية، لكن لا تخرج كلها عن الأسباب الموضوعية ز الذاتية التي يمكن تحديدها على النحو التالي:

ا) **الدوافع الذاتية :**

- مساهمة هذه المذكرة في إثراء المكتبة الجامعية.
- الرغبة في الاهتمام بموضوع المجتمع المدني و المشاركة السياسية
- كون هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص المدروس.
- ميولات شخصية لهذا الموضوع.
- الرغبة في معرفة العلاقة بين المجتمع المدني و المشاركة السياسية.

ب) **الدوافع الموضوعية:**

تتمثل الأسباب الموضوعية في كون الموضوع يدخل في صميم الدراسات التي يتعين الخوض فيها، و التي تثار بشأنها الكثير من الإشكالات و التساؤلات التي تقتضي التصدي لها و محاولة الإجابة عنها، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنه يتعين دور المجتمع المدني و مساهمته في تحقيق المشاركة السياسية، و كذا التعرف على مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني في تجسيد مبدأ المشاركة على أرض الواقع، كما أنه بالإمكان الاستفادة من الدراسة ونتائجها في معالجة مسألة تفعيل المجتمع المدني الجزائري الذي تعرف وظائفه بعض التقصير في الأداء.

3- **أهداف الدراسة:**

إن ما نحاول التمكن منه و الوصول إليه من خلال بحثنا هذا نختصرها فيما يلي :

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية الموضوع و تأكيد أو نفي الفرضيات المطروحة و ذلك بغية الوصول إلى الأهداف التالية:
  - التطرق إلى عناصر و مكونات المجتمع المدني في الجزائر.
  - الكشف عن العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالمشاركة السياسية.
  - تحليل و شرح الدور الذي يلعبه المجتمع المدني و مؤسساته في تحقيق المشاركة السياسية.

4- **أدبيات الدراسة:** هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المجتمع المدني و علاقته بالمشاركة السياسية نذكر:

- ✓ دراسة نادية بونوة، بعنوان: " دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1889-2009 "، مذكرة الماجستير، هدفت هذه الدراسة إلى رصد و تحليل دور المجتمع المدني في رسم و صنع السياسية العامة في الجزائر، من خلال الإصلاحات التي أقرتها التعددية السياسية و التعديلات القانونية.
- ✓ دراسة ناصر محمود رشيد شيخ علي، بعنوان: " دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين" ، و ذلك من أجل التعرف على حقيقة الدور الذي يمكن لهذه المنظمات أن تمارسه في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مدني عصري يعمل من أجل إشاعة روح الديمقراطية و الحرية و المواطنة الكاملة الواعية بين أفراد دون تميز من حيث الجنس أو الدين أو المعتقدات الفكرية.
- ✓ كتاب أحمد شكر الصبيحي، بعنوان: " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي سنة 2000" ، و الذي احتوى مضمونه تحليل أكثر لموضوع المجتمع المدني في الوطن العربي و علاقته بالديمقراطية مع تحديد المشكلات و الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في البلدان العربية.
- ✓ " دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، و هي عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، من إعداد الطالب منير زيان سنة 2017-2018، حيث قامت هذه الدراسة على محور هام و هو دور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية من خلال طرحه الإشكالية التالية إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

5- **إشكالية الدراسة:**

إن دراسة موضوع المجتمع المدني و علاقته بالمشاركة السياسية يتطلب البحث عن المحددات التي تحكم العلاقة بين هذين المتغيرين، فالدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر له جملة من التأثيرات و على رأسها ترسيخ قيم و مبادئ المشاركة السياسية وانطلاقا من هذا نطرح الإشكالية التالية:

هل يساهم المجتمع المدني في تجسيد المشاركة السياسية في الجزائر؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية و هي:

- ما المقصود بالمجتمع المدني و المشاركة السياسية ؟
- ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني و المشاركة السياسية ؟

6- فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية، وضعنا الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: إن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في تعزيز المشاركة السياسية، وأن بالإمكان تطوير هذا الدور إذا توفرت مجموعة من العناصر والمعايير.

الفرضيات الفرعية:

- إن تعزيز الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى تحقيق وتجسيد دورها في مجال المشاركة السياسية.
- كلما ترسخت الديمقراطية كلما تدعمت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري.
- تدني فعالية المجتمع المدني الجزائري يؤثر سلبا على تجسيد المشاركة السياسية.
- تعتبر منظمات المجتمع المدني البنية التحتية التي تغذي أي مشاركة سياسية و تدعمها من خلال ارتباطها الوثيق بكل شرائح المجتمع اعتمادا على طابعها التطوعي و الخدماتي.

7- **حدود الدراسة:**

أ- **الحدود المكانية:** سوف تتناول الدراسة الحيز المكاني المتمثل في الجزائر

ب- **الحدود الزمنية:** تناولنا الموضوع بصفة عامة دون تحديد الفترة.

8- **منهجية الدراسة:**

أولا: إن طبيعة الموضوع محل الدراسة يتطلب الاستعانة بمجموعة من المناهج العلمية و هي:

- **المنهج الوصفي:** هو المنهج الذي يساعدنا في الحصول على نتائج عامية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، وقد استفدنا من هذا المنهج في وصف العلاقة بين المتغيرين المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر.
- **المنهج المقارن:** لقد تمت الاستعانة بهذا المنهج للمقارنة بين تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر مع ما هو موجود في الفكر العربي ، بالإضافة إلى دراسة مختلف مراحل تطور المجتمع المدني في الجزائر.

ثانيا: الإطار المقارباتي للدراسة.

- **الاقتراب المؤسسي و القانوني:** الاقتراب المؤسسي يولي الاهتمام بمؤسسات الدولة كوحدة تحليل، و كذا المؤسسات التي لها دور في النظام السياسي، بالإضافة الى الاقتراب القانوني الذي يتناول تحليل الجوانب القانونية للظاهرة محل الدراسة، و يركز على الجوانب القانونية ، أي مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها و القواعد المدونة و قد تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة في تحديد و معرفة الأطر الدستورية و القانونية التي وضعها المشروع الجزائر لتنظيم المجتمع المدني، و كذا معرفة طبيعة المؤسسات المكونة للمجتمع المدني في الجزائر.

9- تقسيمات الدراسة:

للإلمام بالإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات أو نفيها، تم اعتماد على الطريقة القائمة على الفصول، واعتمادنا في دراستنا على الخطة التالية و المقسمة إلى فصلين، الفصل الأول بعنوان الإطار النظري و المفاهيمي للمجتمع المدني و المشاركة السياسية الذي تضمن مبحثين و فيه سنطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالبحث من تعريف و نشأة المجتمع المدني و أهميته بالإضافة إلى الأسس و وظائف المجتمع المدني و أهم العوامل المؤثرة فيه أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تعريف المشاركة السياسية و خصائصها و مستوياتها بالإضافة إلى دوافعها و كذا علاقة المجتمع المدني بالمشاركة السياسية، أما الفصل الثاني فتم من خلاله التطرق إلى واقع المجتمع المدني في الجزائر و ذلك من خلال مبحثين و تم التركيز في المبحث الأول على نشأة المجتمع المدني في الجزائر و مؤسساته بالإضافة إلى وسائل تطوره أما المبحث الثاني عالجنا أهم آليات المجتمع المدني، و أهم معوقاته و في الأخير الخروج بالنتائج و التوصيات.

10- صعوبات الدراسة:

من أبرز الصعوبات التي واجهتنا خلال هذه الدراسة قلة المراجع في مكتبة –بودواو– فيما يخص المجتمع المدني خاصة المشاركة السياسية، بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية المتعلقة ب –covid » « 19 " الحجر الصحي " الذي عرقل علينا الوصول و التنقل إلى الجامعات و المكتبات الجامعية قصد الحصول عل المعلومات و المراجع.

الفصل الأول:

المجتمع المدني والمشاركة السياسية

تعد عملية تحديد وضبط المفاهيم من المشكلات الأساسية في حقل العلوم الاجتماعية خاصة وبالأخص حقل العلوم السياسية، وهذا التشابك وتداخل التعريفات المقدمة للمفهوم الواحد حسب انتماء كل مفكر، كما أن المفاهيم تعتبر القوالب التي يستعين بها الباحث على تخطيط صورة منظمة لكافة المعارف والحقائق التي تحيط بموضوع البحث.

وبما أن موضوع هذه الدراسة يتمحور حول المجتمع المدني وعلاقته بالمشاركة السياسية فسنحاول التطرف إلى الأطر المفاهيمية لكل من المجتمع المدني والمشاركة السياسية ، وهذا من خلال فصلين أساسيين هما:

- ✓ الفصل الأول: المجتمع المدني والمشاركة السياسية.
- ✓ الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل إلى مفهوم المجتمع المدني.

المطلب1 : تعريف و نشأة المجتمع المدني.

أ- تعريف المجتمع المدني:

تعددت التعريفات التي وردت بشأن مصطلح المجتمع المدني ، لذا سنسوق أهمها وذلك بالتعرض لمفهوم هذا المصطلح من الناحية اللغوية ، ومن الناحية الاصطلاحية .

1- تعريف المجتمع المدني لغة:

المجتمع المدني كلمة مركبة من المصطلحين: Société, Civil .

Société كلمة لاتينية تعني المجتمع فكلمة مجتمع مشتقة من فعل اجتمع يجتمع اجتماعا .

Civil هي كلمة لاتينية مشتقة من أصل Civis و التي تعني المواطن في اللغة العربية، مع الإشارة هنا إلى أن الاشتقاق ليس من Civilisation (المدينة).

ولفظ Civis في الترجمة العربية يعني مدني من المدينة أو التمدن.

وتعني المدينة المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة ، كما يقصد بلفظ مدني أن يرتبط المجتمع المدني بأواصر مدينة فقط لا عوامل سياسية أو إيديولوجية.

2- تعريف المجتمع المدني اصطلاحا :

يعرف " ريموند هينيوبوش" المجتمع المدني على أنه:<< شبكة الاتحادات الطوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت التي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطهما بالدولة وسلطتها>>[1].

ويعرف على أنه:<< مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحمل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي و النظام ألقيمي في المجتمع من ناحية و الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى>>.

كما يعرف أيضا:<< المجتمع المدني قائم على فعل الطوعية والمبادرة والنزوع للعمل التطوعي ، في إطار مشاركة منتظمة ، والذي هو ركن أساسي في ثقافة بناء المؤسسات>>.

المجتمع المدني: << هي مجموعة المؤسسات التي يتوافر لديها الوعي ورؤية ما يمكن أن نطلق عليه موقف نقدي ، فهي تملك تصورا واضحا لخريطة المجتمع ومصادرة القوة السياسية و الاقتصادية و

[1] فاتح عليم تأثير المجتمع المدني على رسم السياسات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وإدارة محلية ، جامعة مولود معمري تيزي زوز كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2018 ص 23 .

الاجتماعية، ومصادر الضعف، وهي مؤسسات لديها تصور واضح للتغيير الاجتماعي ، وتتبنى مواقف الدفاع والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية>>.

وعرف البنك الدولي المجتمع المدني على أنه: << مجموعة المؤسسات التطوعية التي تملك المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات>>.

ويعرفه " عبد الكريم أبو حلاوة " على أنه: << جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسة كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن مصالح العمال ...، ومنها أغراض ثقافية كالجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي>>.

إن المجتمع المدني هو:<< ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية والتي تشمل الأحزاب الاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط ، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة ، تحول دون تفردها باحتكار مختلف سلطات العمل العام>>.[1]

من خلال ما سبق، يمكن صياغة التعريف الآتي: << المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التي تشغل الحيز العام بين الأسرة والمجتمع، والتي يكون الانضمام فيها بصفة طوعية ، تمتع باستقلالية نسبية عن الدولة ، تسعى إلى الدفاع عن الحاجات المادية والمعنوية لفئة معينة، تلتزم في أداء هذه الوظيفة إلى قيم أخلاقية الحوار وتقبل الرأي الآخر وحل المشاكل بطرق سلمية>>.

ب- نشأة المجتمع المدني: يعد مفهوم المجتمع المدني جزءا لا يتجزأ من الثقافة السياسية الغربية، انتقل هذا المفهوم إلى البيئة العربية طرح جدالا كبيرا بين الوضع القائم والوضع المنشود إليه، تتميز البيئة السياسية العربية باحتكار للسلطة من طرف نخبة تاريخية وسيطرة الدولة على المؤسسات مما جعل هذه الأخيرة عبارة عن مؤسسات شكلية تفتقر للقدرة على المساهمة الفعلية في تحقيق الديمقراطية في المجتمع.

[1] فاتح عليم مرجع سابق ص ص24 25 .

يستدعي منا هذا الوضع دراسة أهم المتغيرات المفاهيمية التي تحكمت في تبني مفهومي المجتمع المدني و المشاركة السياسية، بالإضافة لدراسة أهم المعايير التي صاحبت نقلهما من البيئة الفكرية والميدانية الغربية لنظيرتها العربية.

1- المجتمع المدني في الفكر الغربي:

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بتطور الفكر السياسي الغربي، لاسيما مع تطور نظرية العقد الاجتماعي التي وضع أسسها الأولى المفكر البريطاني "توماس هوبز" الذي برر شرعية الملكية المطلقة خاصة وأن هذه الأخيرة تزامنت مع نضج مسألة فصل الدين عن الدولة العلمانية في أوروبا.[1]

إن المجتمع المدني بمفهومه الحديث يرجع ظهوره في عصر النهضة في القرنين السابع عشر والثامن عشر بسقوط سلطة الكنيسة خاصة في فرنسا وانجلترا، حيث سادت نظرية العقد الاجتماعي أمثال" توماس هوبز"، الذي جعل كل سلطة مدنية من أصل مجتمعي دنيوي، يرى بضرورة أحكام العقل للانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية المدنية، والتي تقوم على التعاقد الحر بين أفراد متساويين ومستقلين يتنازل فيه الأفراد إراديا عن حرياتهم وكل حقوقهم للحاكم، وبذلك يكون هوبز منظر للسلطة المطلقة. [2]

ويتناقض" جون لوك " مع فكرة السلطة المطلقة التي أتى بها "توماس هوبز" لأنها تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني، ويضيف في عقده إمكانية مراقبة السلطة ويتناقض مع فكرة السلطة المطلقة لهوبز، لأنها لا تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني، ويضيف" لوك" إمكانية مراقبة وتحول السلطة إذا تجاوزت املاءات قانون الطبيعة وإذا أضرت بأملاك المواطنين ومست بحرياتهم من دون حقن وبهذا جعل "لوك" المجتمع مصدر شرعية الدولة. [3]

أما "هيغل" يرى أن هناك فضلا بين ماهو سلبي وماهو مدني كأنها فلسفة الحق، ميز بين القوة والسياسة أو المجتمع السياسي، وأدرج المجتمع المدني مابين مؤسسات الدولة ذات السلطة ومابين التجاري والاقتصادي القائم على أساس الوضع، وهذا كله من أجل أن يسعى المجتمع المدني لوقع المجتمع الكلي إلى التنظيم والتوازن، ولذلك يلح "هيغل" على دور الدولة في مراقبة وضبط طموح المجتمع المدني، وبهذا فمؤسسات المجتمع المدني بالنسبة "لهيغل" هي التي تحتل الفضاء بين الدولة

[1] عبد الوهاب بن خليف، مدخل إلى علم السياسة، دار قرطبة للتوزيع والنشر المحمدية (الجزائر)، ط2010 ص 111.

[2] هشام عبد الكريم، المجتمع المدني دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2006-2007 ص 77.

[3] أحمد بوشاقور، أحمد بوعلوش، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018 ص 20.

والعائلة، وهي مؤسسات تلبي حاجات الناس الاقتصادية وتؤدي مهام ضبط مساعي الناس لقضاياهم ومسائلهم الخاصة، حيث ستضطر الدولة في نهاية الأمر لقيادة المجتمع المدني والتحكم فيه.[1]

أما " كارل ماركس" يعتبر المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، هو نتاج التطور التاريخي البرجوازي متميز بالتنافس والصراع بين المصالح الاقتصادية الفردية، ومتماثلا مع الاقتصاد البرجوازي الصاعد ومع النزعة الفردية أساس الأخلاقية البرجوازية، و يشكل لكل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، وهنا يظهر التعدد لهيغل الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشوء الدولة، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي باعتباره فضاء للصراع الطبقين و بالتالي الجهد الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة.[2]

أما " أنطونتيو غرامشي " يرى أن المجتمع المدني فضاء للتنافس الإيديولوجي فإذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة القوة أو السلطة، فالمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية، يرى غرامشي أن هناك مجالات رئيسيان يضمنان استقرار أو سيطرة البرجوازية ونظامها وهما:

– المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة (أي السياسية).

– المجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وسائل إعلام ومدارس وكنائس ...إلخ، وفيه تتحقق وظيفة ثانية لابد منها لبقاء أي نظام، هي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية، ويعتبر المثقفون أداة هذه الهيمنة.[3]

لقد أدخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي للمفهوم باعتباره فضاء للتنافس الإيديولوجي، وذلك من خلال زجه للمثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي ورفع المستوى الثقافي، وفي ذلك كانت دعوته ملحة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية، ومهنية نقابية، تعددية حزبية ، لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي، وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما، وهو بذلك يضع استراتيجية جديدة لمعركة التغيير الاجتماعي من خلال العمل

[1] محمد جيلالي أبحري، دور المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014-2015 ص17.

[2] محي الدين بياضي، المجتمع في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012، ص24.

[3] جهيدة شاوش إخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر –بسكرة- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014-2015،ص47.

على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معلاكة الهيمنة الإيديولوجية ومن خلالها السيطرة على جهاز الدولة.[1]

2- المجتمع المدني في الفكر العربي:

قام بعض المؤلفين العرب بتقديم دراسات في موضوع المجتمع المدني انطلاقا من عهد ما قبل الهجرة ثم ظهور الدولة " المدنية " وما نتج عنها من صبغة إسلامية للمجتمع المدني.[2]

حيث يعتبر بعض الكتاب العرب أن تجربة المجتمع المدني والذي مثلته دولة الرسول صلى الله عليه وسلم واستمرت حتى العهود الإسلامية المتأخرة هي تجربة رائدة لتبني الإسلام في هذا الميدان، ومن ملامح هذا المجتمع نجد رضوخ السلطات القضائية للمطلب الجماهيري كما كان لتنشئة الأفراد وإعدادهم دينيا وأخلاقيا ومعرفيا، يتبين من خلال حلقات الوعظ والإرشاد مما ساهم في تشكيل مجتمع منظم، ومنه قيام مؤسسات اجتماعية إسلامية تقوم بأدوار فعالة في إنماء المجتمع.[3]

إذا عدنا إلى علم الاجتماع الإسلامي المستند إلى الحضارة العربية الإسلامية، وانطلاقا من النصوص والممارسات فإننا نجد أن مفهوم المجتمع المدني ليس بدخيل عن الحضارة الإسلامية، إذ أن الدولة والمجتمع والحكومة وفقا لتشريع الإسلام كانت تمثل تجمع مدني، ومنه نجد أن هناك ممارسات للمجتمع المدني حتى أنه يستعمل كتعبير.[4]

إن التصور الخلدوني هو مايحاول أن يصل إليه الفكر العربي اليوم يفصل المجتمع المدني عن الدولة، حيث استقى "ابن خلدون" تصوره من الواقع المعاش في القرن الرابع عشر، فقد كان أنذاك طوائف الحرف والصناعات والتجار، وكان هناك شيخ التجار الذي يعين بالإجماع ويشترط فيه أن يكون صاحب دين وأخلاق، ثم يوافق القاضي أو السلطات على تعيينه، ويكمن دوره في كونه همزة وصل بين الوالي والقاضي والطوائف.[5]

كما ظهرت مؤسسات أخرى مثل الحسبة والإفتاء والتعليم والنقابات في العهد العثماني إلا أن ما يمكن قوله اليوم حسب رأي الأستاذ" الكوثراتي" أن المجتمع المدني كقاطة استقلال أو توازن مع الدولة،

---

[1] جهيدة شاوش إخوان، مرجع نفسه.
[2] أحمد بوشاقور، أحمد بوعلوش ، مرجع سابق ص13.
[3] نادية خليفة، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية، دراسة تحليلية قانونية، مذكرة تخرج، جامعة باتنة، الجزائر، 2005 ص90.
[4] كريم بركات، مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، مذكرة تخرج جامع الجزائر 2008 ص 10.
[5] أحمد بوشاقور، أحمد بوعلوش، مرج سابق ص 14.

موجود بكثافة في العمق التاريخي الإسلامي، وما بقي منه إلا شكل من أشكال التماسك الاجتماعي التقليدي الذي اخترقته علاقات الإنتاج الجديد و أنماط الاستهلاك الحديث.[1]

المطلب الثاني : أسس بناء المجتمع المدني.

لكي يكون المجتمع المدني فعالا لابد أن يكون مبنيا على أسس تتمثل فيما يلي:

1- الأساس القانوني:

يجب على المجتمع المدني أن يزاول مهامه بطريقة شرعية غير منافية للقيم الدستورية والأحكام الواردة فيه، أي يجب فرض احترام القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.

2- الأساس السياسي:

يكون ذلك بتكريس جميع الغايات والخصائص التي تمثل المجتمع المدني من الاستقلالية بجميع صفاتها ، وتحقيق المشاركة السياسية الفعلية للمواطنين، وعدم إعطاء فرصة للنظام السياسي بالتحكم فيه، فإذا كانت للسلطة السياسية يدا في تسييره فلا معنى له بالأساس.

3- الأساس الاقتصادي:

يقصد بذلك المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومواكبة التطور الاقتصادي ، وكذا فتح المجال أمام الأفراد للمساهمة في ذلك ، وفتح المجال أمامهم لإشباع جزء من حاجياتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة ، من خلال فتح مجال الشغل بالمساهمة فيه كهمزة وصل بينهم وبين رجال الأعمال أو المستثمرين مثلا، وكذا المساهمة في إتاحة الفرصة أمام الخواص للعمل بما يحقق هذه التنمية.[2]

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني :

يعتبر المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات الحاكمة هو وسيلتها لفرض سيطرتها على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الإيديولوجية الثقافية حيث لا تسعفها آلية القمع باستخدام أجهزة الدولة في ضمان السيطرة الكاملة على المجتمع، و لكن المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسي أساسا هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع ، و الدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة و التأثير و بلورة آليات الديمقراطية

[1] نادية خليفة، مرجع سابق ص73.

[2] ليلى عمارة دور المجتمع المدني في التنمية السياسية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2012-2013 ص ص 19 ،23.

تسمح بتسوية المنازعات سلميا و تعمق عملية التطور للمجتمع و قد تبلورت في هذا الإطار وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني نذكر منها ما يلي:

1- **وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع بلورة موقف جماعية من القضايا و التعديات التي تواجه أعضائها، و تمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم و ضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، و تمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية و المهنية و سائر المنازعات الدفاعية من خلال هذه الوظيفة، يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم و دراسة الأوضاع القائمة في المجتمع و تحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى، و صياغة مطالب محددة في صورة برامج تكشف عن وجود مطالب لديهم و يقومون بالتحرك بشكل متضامن لتلبيتها.

2- **وظيفة حسم و حل الصراعات:** إذ يقوم أضاء التنظيم المدني بحل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائه بصفة ودية دون الحاجة للجوء إلى أجهزة الدولة الرسمية، و عندما يكتسب الأعضاء الخبرة الكافية لممارية مع باقي مؤسسات المجتمع الأخرى بصورة سلمية و ودية، و هذا من تعيق الممارسات الديمقراطية على أساس قاعدة التفاوض و القبول بالرأي و الرأي الأخر.

3- **تحسين الأوضاع و زيادة الثروة:** فهذه المؤسسات تهيئ الفرصة لممارسة أنشطة مختلفة تؤدي إلى زيادة الدخل من داخل هذه المؤسسات مثل إقامة مشروعات صغيرة أو مشروعات تعاونية و مشروعات التأهيل و التدريب المهني و تنمية القدرات للحصول على فرص عمل مناسبة تؤدي الى زيادة دخول الأعضاء.[1]

4- ضبط توازن العلاقات بين الدولة و المجتمع:

فالمجتمع المدني يعتبر أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة و ضبط سلوك الأفراد و الجماعات تجاه بعضهم البعض، إضافة إلى ذلك أن المجتمع المدني يهدف لإيجاد توازن بين سلطة الدولة و سلطة المجتمع، فمؤسسات المجتمع المدني توجد توازنا بين الدولة و مؤسساتها من طرف و بين المجتمع أفراد من طرف أخر، فتقف في وجه نزوع الدولة إلى بسط هيمنتها، و تجمعات المجتمع المدني الأهلية ليست ضد الدولة لكن ضد لكن هيمنتها و شموليتها و استبدادها .... و ليست تجمعات

[1] محمد جمال مظلوم، دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، كلية التدريب قسم البرامج التدريبية، الرياض. 1434هـ/2013م، ص7

المجتمع المدني خارج عن الدولة، بل هي داخل إطارها ، فهي هيكل التنفيذ إصلاح سلمي تدرجي من الداخل، و لكن هياكل مستقلة نسبيا عن الدولة فلا تملي الدولة اتجاهاتها.[1]

5- نشر ثقافة مدنية:

يعتبر المجتمع المدني أداة مهمة لتحقيق الديمقراطية، فهو يوفر قناة للمشاركة في المجال السياسي، كما تعد منظمات و جمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة و المشاركة الايجابية النابعة من التطوع، و ليس التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع، بحث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل لتربية المواطنين ، و كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني أكثر ديمقراطية فإنها تكون أقدر على المساهمة في التطور الديمقراطي للمجتمع كله، و أكثر قدرة على اكتساب أعضائها الثقافة الديمقراطية و تدريبهم عمليا من خلال النشاط اليومي على خبرة الممارسة الديمقراطية.[2]

6- إفراز قيادات جديدة:

لكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة دائمة لإعداد قيادة جديدة من الأجيال المتتالية و تكوين القيادات الجديدة، بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات المهنية و العمالية و الجمعيات الأهلية و التعاونيات و المنظمات الشبابية و النسائية .... حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة المخزن الذي لا ينصب للقيادات الجديدة و مصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، و تمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي و توفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم، و تقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية، و تؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني و التي تتولى فيها مسؤوليات قيادية هي القاعدة الأساسية التي يخرج منها قيادات المجتمع المحلية والقومية ابتداء من أعضاء المجالس الشعبية المحلية إلى القيادات البرلمانية في المجالس التشريعية إلى قيادات الأحزاب السياسية على كل المستويات.[3]

---

[1] عبد القادر الرن، المجتمع الوقفي والمجتمع المدني بين التصور الإسلامي والطرح الغربي، دراسة نظرية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستر مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والادارية، جامعة الجزائر- بن يوسف بن خدة- كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص101.

[2] عبد الغفار شكر، محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، ط1، سوريا، دار الفكر، 2003، ص ص69-70.

[3] عبد الغفار، محمد مورو، مرجع نفسه ، ص67.

7- تحقيق الديمقراطية:

يوفر المشاركة الاختيارية في المجال العام و المجال السياسي، كما تعد منظمات و جمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة و المشاركة الإيجابية النابعة من التطور و ليس التبعية الإجبارية. [1]

8- التنشئة الاجتماعية و السياسية:

وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الانضمام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرس مجموعة من القيم و المبادئ في التعاون و التضامن، فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة يؤثر في حالته النفسية، بحيث يشعر بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هويته و يشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين.

9- الوفاء بالحاجات و حماية الحقوق:

وعلى رأسها الحاجة للحماية و الدفاع عن حقوق الإنسان منها حرية التعبير، التجمع و التنظيم، تأسيس و الانضمام إليها و الحق في المعاملة المتساوية أمام القانون و حرية التصويت و المشاركة في الانتخابات و الحوار و النقاش العام حول القضايا المختلفة.

10- الوساطة والتوفيق:

أي التوسط بين الحاكم و الجماهير من خلال قنوات الاتصال و نقل أهداف و رغبات الحكومة و المواطنين بطريقة سلمية، و تسعى منظمات المجتمع المدني في هذا الإطار الحفاظ على وضعها و تحسينه و اكتساب مكانة أفضل في المجتمع، حيث تتولى مهام متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة تكون متعارضة و متضاربة و تجميعها و إعادة ترتيبها و تقيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة ، فلو تتصور غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن مصالح الإفراد في المجتمع. [2]

[1] سهام بوجحماني، دور منظمات المجتمع المدني ف مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2018-2019، ص 16.

[2] سهام بوحمداني، مرجع نفسه ص ص16-17.

11- توفر الخدمات و مساعدة المحتاجين:

حيث تمد مؤسسات المجتمع المدني يد العون و المساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية و اجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

12- ملئ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:

و ذلك من خلال الأدوار و الوظائف التي كانت تؤديها مؤسسات المجتمع المدني في الماضي، و خصوصا في مجال النشاطات الاقتصادية كالإنتاج و توفير خدمات التعليم و العلاج. [1]

13- التنمية المستدامة:

حيث يتم من خلال منظمات المجتمع المدني تنمية و تطوير المهارات و القدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج و خطط التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.[2]

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة للمجتمع المدني:

لقد تم التأكيد على أن المجتمع المدني هو أحد أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يسعى إلى تخفيف بعض الأهداف من خلال أداء بعض الوظائف، تلك الوظائف التي قد تتأثر بوجود عدة عوامل تؤثر في قوة المجتمع المدني و قدرته على تحقيق أهدافه، و يمكن تقسيم تلك العوامل إلى (داخلية و خارجية).

أولا: العوامل الداخلية: يمكن التميز هنا بين عوامل تتعلق بخصائص منظمات المجتمع المدني نفسه و ظروف تنتسب فيها الدولة.

1- **عوامل داخل المجتمع المدني:**

- **عوامل كمية:** أي الاتساع الجماهيري الذي يقاس بالحجم العددي للقوى و التكوينات الاجتماعية القائمة، أي عدد الأعضاء و حجم الموارد المائية أو البشرية، فكلما ازدادت العوامل الكمية دل ذلك على اتساع مساحة الحركة المتاحة أمام وحدات المجتمع المدني

[1] سهام بودحماني، مرجع سابق ، ص 17.

[2] منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية السياسية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، دير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص ص 30-32.

- **عوامـل كيفيـة:** و تعنـي درجـة تبلـور القـوى و التكوينـات الاجتماعيـة و التـي نقصـد بهـا الخصائص و الصفات التي تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني، و من بين أهم الخصائص التي تسهل مهمة المجتمع و قدرته على التأثير في المجال السياسي ما يلي: [1]

ا)- **الوعي السياسي لدى المواطن:** فالمواطن الذي يعرف حقوقه و واجباته و يشعر بالانتماء الى مجتمعه و دولته يسعى للمشاركة في الحياة العامة و الانضمام إلى الجماعات التي تحقق مصالحه كما تشجع مطالبته بحقه في المشاركة فيما ترسمه الحكومة من سياسات و ما تصنعه من قرارات سياسية حيث توفر له قناة سلمية منظمة لهذه المشاركة.

ب)- **المشاركة الايجابية في نشاط الجمعيات:** هذه المشاركة تأخذ صورا عديدة دفع اشتراك العضوية و المساهمة بالجهد و الوقت في ما تقوم به المنظمة من أنشطة. و هذا يعني أن الفرد عندما ينضم إلى إحدى وحدات المجتمع المدني فإنه يتطوع بالمال و الوقت و الجهد لتحقيق أهداف مشتركة بينه و بين غيره من الأعضاء داخل المنظمة و هذا التطوع ينبع من إرادته الحرة و يبعد عن اختياره المستقل.

ج)- **أن يحقق المجتمع المدني مصالح أعضائه:** ففي مقابل المشاركة الإيجابية للعضو في المنظمة لا بد أن توفر له المنظمة إشباعا لبعض احتياجاته و أن تقدم له فائدة مادية أو معنوية ملموسة تشبعه على البقاء داخل المنظمة إشباعا لبعض احتياجاته و أن تقدم له فائدة مادية أو معنوية ملموسة على البقاء داخل المنظمة و أن لا يفقد حماسه للمشاركة في نشاطها، أما إذا شعر المواطن بأن الحكومة تؤدي له كافة الخدمات و تتولى إشباع كل احتياجاته و تتعهد بالرعاية من المهد إلى اللحد فما حاجته بالانضمام إلى أي منظمة غير حكومية لا تضيف له جديدا.

د)- **التعبير الصادق و التمثيل الجديد للأعضاء:** أن يكون المجتمع المدني متصفا بالشمول بمعنى أن توفر المنظمات و الجمعيات فرص التمثيل لمختلف الفئات و الجماعات القائمة في المجتمع بحيث يكون لها جميعا صوت يعبر عنها و يتحدث باسمها. [2]

هـ)- **المكانة الاجتماعية و الاقتصادية العالية للأعضاء:** و خصوصا في قيادة الجمعية، كأن تضم عضوية الجمعية وزراء سابقين أو شخصيات عامة تحظى بثقة المواطنين و توفر للجمعية أساليب الدعم و التمويل. كذلك تتوقف فعالية الجمعية على نوعية الأعضاء من حيث العمر و نسبة شريحة الشباب الذين يشكلون عنصرا حيويا لضمان تمتعها بالقوة و النشاط .

---

[1] محمد جلال أبحري، مرجع سابق، ص 43،44.

[2] جهيدة شاوش إخوان، مرجع سابق الذكر، ص ص 82، 83.

و)- **استعداد كل جمعية للاعتراف بالجمعيات و المنظمات الأخرى:** و التعاون معها و قدرتها على تأسيس و تكوين تحالف و شبكات للتنسيق بين مختلف وحدات المجتمع المدني، و الاكتساب تأييد المنظمات الأخرى و إقامة صلات و روابط بالمؤسسات الأجنبية القوية في الخارج كشرط لتحقيق المشاركة السياسية و الاستقلالية و استبعاد الجمعيات ذات التوجهات المتعصبة و المتطرفة و ترجيح كفة تلك التي تتحلى بصفات المرونة و الاعتدال و التسامح. [1]

2- **عوامل تعود إلى دور الدولة:**

المقصود تحديدا بهذه العوامل مدى استقلالية المجتمع المدني كشرط لنجاحه في أداء وظائفه:

ا)- **استقلال النشأة و التأسيس و الحل :** أي أن الدولة لا تفرض أي إجراءات صعبة أو معقدة كشرط للحصول على تراخيص و تصاريح من الحكومة لإنشاء الجمعية و احترام القانون لحق إنشاء الجمعيات و عدم وضع عقبات تقيد هذا الحق. و بالمثل لا تملك الحكومة منفردة سلطة حل الجمعية أو إلغائها أو إنهاء وجودها القانوني أو المادي و إنما يكون ذلك بقرار من مجلس الإدارة أو بحكم قضائي من المحكمة. [2]

ب)- **الاعتماد على موارد ذاتية للتمويل:** بحيث لا يكون الدعم الحكومي هو مصدر التمويل الذي تعتمد عليه الجمعية في وجودها أو تغطيته تكاليف و نفقات أنشطتها لإشباع الاحتياجات بما يكفل لها حرية الحركة، و هو ما يمكن للجمعية تحقيقه من خلال ما تملك مشروعات مربحة تدر عليها موارد كافية، مع ملاحظة أن الجمعية أو المنظمة لا تهدف أصلا إلى الربح و إنما تقوم على التطوع.

ج)- **استقلال القرار و اختيار القيادة:** أي أنه لا بد كي تأتي قرارات الجمعية معبرة عن الإرادة المستقلة لأعضائها بعيدا عن تدخل الحكومة و أن يتولى قيادة الجمعية أشخاص تم انتخابهم و اختيارهم بواسطة القاعدة الواسعة من الأعضاء دون أن يكون للدولة أي دور في الموافقة على الترشيح أو التعيين، و دون أن تصنع الحكومة أي قيود أو شروط لا بد من توفرها في المرشحين، و أن يأتي مجلس إدارة معبرا عن أصوات أغلبية الأعضاء. كما يشمل الاستقلال بهذا المعنى ألا تملك الحكومة سلطة تقيد نشاط الجمعية بل تلتزم بتوفير المجال المفتوح أمامها، و تخترق حقوق الأفراد و الجمعيات في التنظيم و الاجتماع و التعبير عن وجهة نظرهم دون حاجة إلى استعمال القوة أو العنف، ففي

[1] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق ، ص ، 83.

[2] جهيدة شاوش إخوان، نفس المرجع، ص 84

غياب هذا المجال أو عدم انفتاحه أمام مختلف الاتجاهات مكن الحكومة من أن تتصرف دون رقيب، الأمر الذي يصيب أغلب المواطنين بالإحباط و يمنعهم من المبادرة بالعمل العام و يشعرهم باللامبالات و عدم التحمس أو الاهتمام بالشؤون العامة و بأن مشاركتهم السياسية لا جدوى و لا قيمة لها، كما قد يضطر بعض المعارضين للجوء إلى أساليب غير منظمة في التعبير عن غضبهم كأعمال الشغب و التدمير.[1]

ثانيا: العوامل الخارجية: إنه وبسبب موجات التحول الديمقراطي التي اكتسحت العالم في السنوات الأخيرة، وبروز العولمة التي تعني في أبسط معانيها سقوط الحواجز الفاصلة بين الدول والمجتمعات والاتجاه نحو المزيد من الاندماج فقد حدثت تغيرات كثيرة وبرزت مفاهيم ومصطلحات على الساحة الدولية أصبحت تحتكر اهتمام العالم بها ، ومن أبرز هذه القضايا التي أخذت نصيب الأسد في الانتشار العالمي " الديمقراطية " و "حقوق الإنسان " كقضايا ذات أولوية في جداول أعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، هذه الأخيرة أيضا كانت من أبرز التطورات العالمية الجديدة حيث تزايد عددها واتسع نطاق نشاطها بما يتجاوز ويتخطى حدود الدول القومية ، وأصبحت تحتل مركزا قويا في التأثير على السياسات الحكومية فضلا عن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي، والضغط على الحكومات من أجل فتح المجال أمام المجتمع المدني وعدم تقييد الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان ، فبدأ الحديث عن تكون " المجتمع المدني العالمي " Global Civil Society " ليلعب أدوارا جديدة في التأثير خصوصا وأن كثيرا من منظمات المجتمع المدني في عديد من الدول بدأت بالدخول في تحالفات وروابط مع المنظمات العالمية خارج الحدود بما يزيد من قوتها ويحسن من مركزها إزاء الدولة، ضمن هذه الظروف المستجدة وتأكيدا على أهمية العامل الخارجي بالنسبة للدول العربية خاصة، فإن " برهان غيلون " يجزم على أنه: " كان ولا يزال العامل الأساسي، فهو ليس مجرد عامل أساسي وحاسم ، إنه القانون العام الحاكم و المحدد، فلابد من الرجوع دائما إلى هذا العامل الخارجي، و أمام أهميته في التأثير و المغالاة الكبيرة التي نلمسها فيما تقدم به " برهان غيلون " وآخرون كثيرا ، فإنه لا يجب الاتفاق كلية مع هذا الطرح الذي يجلب العام على الخاص ويغفل العوامل الذاتية الداخلية. [2]

[1] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق، ص 84-85.

[2] محمد جلال أبحري ، مرجع سابق ص ص 49-48 .

المبحث الثاني: الإطار المعرفي للمشاركة السياسية.

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية خصائصها.

تعد المشاركة السياسية من المؤشرات الدالة على نضج سياسيا و ثقافيا، فارتفاع نسبة المشاركة في مجتمع ما يدل على تقدمه و وعيه بحقوقه السياسية، كما يدل على مستوى عال من الثقافة السياسية، و بالتالي فالمشاركة السياسية تمثل في انخراط الفرد سواء رجل أو امرأة في نشاطات الحياة العامة و في جميع مجالاتها و ممارسة حقوقه المدنية، حيث تأتي بصورة طوعية من قبل الفرد و التي تعزز قيم المشاركة الشعبية السياسية و تحدي قيم الديمقراطية و التعددية و حرية الرأي و من خلال هذا المنطلق سنقوم بتقديم تعريفا للمشاركة السياسية ثم نتطرق إلى أهم السمات و الخصائص التي تقوم عليها المشاركة السياسية.

أ- تعريف المشاركة السياسية لبعض مفكري العرب:

تعريف صلاح منسي: المشاركة السياسية هي عملية حركية يشارك فيها الفرد من خلال الحياة السياسية لمجتمعه بفعل إرادي و ذلك للتأثير في المعنى السياسي العام، تماشيا مع ما يحقق المصلحة العامة التي تطابق مع الآراء و الانتماء الطبقي له، و تحصل هذه المشاركة عن طريق مجموعة من الأنشطة السياسية كالترشح للمؤسسات التشريعية " البرلمان" و الانخراط في الأحزاب السياسية و التصويت .[1]

تعريف محي سليمان: يقول عن المشاركة السياسية بأنها جوهد اختيارية أو تطوعية يقوم بها أفراد المجتمع، للتأثير على بناء القوة في المجتمع، و المشاركة في صنع القرارات الخاصة به في ضل الموقع الطبقي الذي يحتله الأفراد في البناء الطبقي و تتم هذه المشاركة في صور متعددة بدءا بالاهتمام بأمور المجتمع و المعرفة السياسية و مرورا بالتصويت الانتخابي و الترشيح للمؤسسات السياسية و الانتماء الحزبي.[2]

تعريف طارق محمد عبد الوهاب : يعرفها بأنها حرص الفرد على ما لديه من خصائص نفسية معينة على أن يؤدي دورا في عملية صنع القرار السياسي و ينعكس هذا الحرص على سلوك الفرد

---

[1] زكرياء حريزي، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية –الجزائر أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر –باتنة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011 ص15.

[2] زكرياء حريزي، نفس المرجع ص 16.

السياسي من خلال مداولته لحق التصويت أو الترشيح لأي هيئة سياسية، كما ينعكس على اهتماماته لتي تتمثل في مراقبة القرار السياسي و يتناوله بالنقد و التقييم و المناقشة مع الآخرين، كما ينعكس على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة، و المشاركة في النهاية محصلة لهذا الثالوث: النشاط– الاهتمام– المعرفة. [1]

- تعريف المشاركة السياسية لبعض مفكرين الغرب:

تعريف جاميل وويل Gamille Weil أن المشاركة السياسية هي الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد و الجمعيات لتغيير الظروف الصعبة و للتأثير في السياسات و البرامج التي تؤثر في طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين .[2]

تعريف جيرنت بيري Gerant Parry: المشاركة السياسية " هي الاشتراك بنصب في بعض الأعمال و الأفعال السياسية مع توقع المشارك أنه قادر على التأثير في القرار. [3]

تعريف لوينير: المشاركة السياسية هي: كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على احتياجات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيار الحكام ، على كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية .

كما تعرف أيضا: أنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه، و في إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل و النظام السياسي. [4]

التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية:

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن أن نستنتج التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية على النحو التالي: هي عملية ذات طابع اجتماعي سياسي تمثل محور عمل النظام السياسي الديمقراطي، حيث تنقل الفرد من مواطن سلبي إلى مواطن ايجابي يدافع عن حقوقه و يعرف واجباته السياسية تجاه قضاياه المرتبط به و بمجتمعه.

---

[1] زكرياء حريزي، مرجع سابق، ص 16.

[2] خديجة بوخرص ، حكيمة كانون، دور المشاركة السياسية في تحقيق الحكم الراشد الجزائري نموذج 1999–2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم السياسية، تخصص: حكمة محلية و تنمية سياسية و اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945–قالمة كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2014–2015م، ص19–20.

[3] محمد سيد فهمي، المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث، مصر، دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص 70.

[4] طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية مشاركة السياسية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة 2000، ص 108.

ب- **خصائص المشاركة السياسية :**

أصبح موضوع المشاركة السياسية مقياسا حقيقيا لدرجة تطور النظام السياسية في دول العالم و بلوغها مراتب متقدمة، كما أصبحت التعبير الحقيقي عن ديمقراطية الحكم، فلا يمكن تصور نظام حكم ديمقراطي دون مشاركة سياسية واسعة و حقيقية، وبالتالي نجد المشاركة السياسية تتمتع بمجموعة من الخصائص و السمات، نذكر منها ما يلي:

- تعتبر المشاركة السياسية مجموعة من الأفعال العملية، و التطبيقية التي تعود بالنفع على الأفراد و المجتمع [1].

- تتعدد اتجاهات المواطنين نحو المشاركة السياسية بالسلب أو الإيجاب وفقا لمعايير مختلفة.

- المشاركة سلوك تطوعي و نشاط إرادي حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه قضايا و الأهداف.

- المشاركة سلوك مكتسب فهي ليست سلوكا فطريا يولد به الإنسان أو يرثه، و إنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته و خلال تفاعلاته مع الأفراد و المؤسسات الموجودة في المجتمع.

- المشاركة سلوك ايجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية و تطبيقية وثيقة الصلة بحياة و واقع الجماهير فهي ليست فكرة مجردة لا تصل إلى مستوى التنفيذ.

- المشاركة عملية اجتماعية شاملة و متكاملة متعددة الجوانب و الأبعاد تهدف إلى إشراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية في المعرفة و الفهم و التخطيط و التنفيذ و الإدارة و الاشتراك و التقويم و تقديم المبادرات و المشاركة في الفوائد و المنافع .

- لا تفتقر المشاركة على مجال أو نشاط واسع من أنشطة الحياة بل أن المشاركة مجالات متعددة اقتصادية، سياسية، اجتماعية يمكن أن يشارك فيها الفرد من خلال إشراك في إحداهما أو في جميعها في آن واحد.[2]

- المشاركة لا تقتصر على مكان محدد و لا تتقيد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

- المشاركة حق و واجب في آن واحد فهي حق كل فرد من أفراد المجتمع و واجب و التزام عليه في نفس الوقت، ضمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه و أن ينتخب من يمثله

---

[1] خالد رجب علي شعبان، غادة عودة حجازي، نحو تعزيز المشاركة للطالبات الجامعيات الفلسطينيات، دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة القدس المفتوحة- فرع رفع – مجلة العلوم السياسية، العدد 46 ،ماجد محي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات و العوامل المؤثر دراسة نظرية، ص 46

[2] ماجد محيي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة دراسة نظرية ، ص 42.

في البرلمان و أن يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القذرة على قيادة الجماهير و التعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية، فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية فلا ديمقراطية بغير مشاركة، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطلب بأن يؤدي ما عليه من التزامات و مسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.

– المشاركة توحد الفكر الجماعي للشعب حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف و المصير المشترك و الرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة و التخفيف عنها.[1]

المطلب الثاني : مستويات المشاركة السياسية.

لما كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة ، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها ، ويتوقف ذلك على مدى توافر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقييدها ، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام.

مستويات المشاركة: هناك أربعة مستويات للمشاركة:

1– المستوى الأعلى: ممارسو النشاط السياسي.

ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة:

عضوية منظمة سياسية ، والتبرع لمنظمة أو مرشح، حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر ن المشاركة في الحملات الانتخابية و توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة ، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

2– المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي.

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.[2]

3– المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي.

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عند ما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

[1] محي الدين آل غزاي ،مرجع سابق، ص 43 .

[2] أحمد سعيد تاج الدين الشباب والمشاركة السياسية ترجمة المادة الأجنبية ص 11.

4- المستوى الرابع: المتطرفون سياسيا.

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ، و يلجئون إلى أساليب العنف ن والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة ، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف المتقاعسين ن وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف. [1]

المطلب الثالث: دوافع المشاركة السياسية:

إن البحث في دوافع المشاركة السياسية مهم للغاية لارتباطه العميق بفشل و نجاح العملية السياسية، و المقصود بالدوافع تلك التي تحفز أفراد المجتمع على المشاركة السياسية،سواء على المستوى النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، و بالتالي فإن أيفعل سياسي لا بد له من دافع معين من الدوافع المرتبطة بمصالح موضوعية سواء في الإطار الذاتي للفرد أو الإطار المجتمعي، و معنى ذلك أن هناك دوافع عامة و دوافع خاصة و بالتالي سنعالج في هذا المبحث لأهم الدوافع المشاركة السياسية من خلال الاستئناس بأقوال و دراسات العديد من المفكرين كما يلي:

- **لخص الدكتور " عبد الهادي الجوهري"** في **" دراسات في علم الاجتماع السياسي "** دوافع المشاركة سواء السياسية أو الاجتماعية في النقاط التالية: العمل من أجل الصالح العام، حب العمل مع الآخرين، الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين، الحصول على مركز في الهيئات و الجمعيات أو الأحزاب، كسب تقدير و احترام المواطنين، مزاملة الأصدقاء، مصلحة مادية الدافع الذاتي للمشاركة العمل من أجل إشباع جملة من الحاجات منها: الحاجة إلى الانتماء حاجات المركز، حاجات التقدير، حاجات تحقيق الذات، وجود حوافز مادية للمشاركة .[2]

- **دراسة للدكتور"عبد العزيز خزاعلة"**الموسومة ب" المشاركة السياسية بين الحزبية و القبلية في الأردن – دراسة تحليلية لرأي نخبة – توصل بأنه للعلاقات القريبة و العشائرية دورا أساسيا في المشاركة السياسية و في العملية الانتخابية.

- **أما " إسماعيل علي سعد" فيرى في كتابه " قضايا علم الاجتماع السياسي"** أن واقع المشاركة السياسية و أهدافها، تنبثق من واقع البيئة الاجتماعية و السياسية التي يعيش فيها الفرد و

[1] أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق ص 12.

[2] سعاد بن قفة، المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا (1962-2005) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم في علم الاجتماع تخصص: علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خضير – بسكرة – كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، السنة الجامعية 2011-2012، ص-ص 70،71.

يتعامل معها، أو ممن خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي، ناهيك عن تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية، و ما تبثه من رسائل، إضافة إلى ذلك، تتوقف دافعية الفرد و رغبته في المشاركة على كمية و نوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها، فكلما تعددت و تنوعت هذه المواقف كلما زاد احتمال مشاركة الفرد في العملية السياسية و ازداد كذلك عمقا و مدى المشاركة السياسية. [1]

كما يمكن تقسيم دوافع المشاركة السياسية إلى نوعين:

ا)- **الدوافع العامة:** و هي التي تتصل بالمجتمع ككل، و هي شعور المواطن بأن المشاركة واجب و التزام من كل فرد اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه سواء على المستوى الأدنى أو مصلحة المجتمع " الدولة" ككل، كما يستوجب فيه المشاركة الفعلية و الجدية في الحياة السياسية من أجل تغيير الأوضاع لما يخدم مصالحهم الجماعية، وذلك بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم إزاء السياسات والقرارات المتخذة والبرامج لاسيما تلك المتعلقة بالقضايا الحساسة كالغذاء و الأمن، والبيئة والفساد.... الخ.

- إن المشاركة تقوم بتقوية الروابط بين مختلف وحدات المجتمع و جماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل الاجتماعي.

- الرغبة في لعب دور محوري و مؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم و مستقبلهم و يسعرهم بأهمية دورهم و انعكاساته دعم مسيرة التنمية.

- إن مشاركة المواطن تساعد على إيضاح إمكانات البرامج الحكومية، فتمكن المواطن من تبني أفكار و مفاهيم و أساليب جديدة تستمد تطوير المجتمعات المحلية ، فضلا عن أن المشاركة تتيح فرصة معرفة أحوال مجالسهم المحلية و إمكاناتها المالية و المادية و البشرية، الأمر الذي يدفعهم إلى المساهمة بجهود ذاتية.

- توفير المشاركة السياسية الضمانات القانونية و الدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن و الأمان و المناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون، و حرية التفكير و التعبير لما يتفق و المصالح العليا في المجتمع.[2]

ب)- الدوافع الخاصة:

و يمكن تناولها فبما يلي:

---

[1] سعاد بن قفة، مرجع سابق، ص 71.

[2] عبد الرؤوف ، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق المواطن بالجزائر، دراسة تحليلية للإنتخابات التشريعية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر– كلية العلوم السياسية والاعلام ، السنة الجامعية 2009–2010 ،ص17 .

– محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية و الرغبات الخاصة بأفراد المجتمع.

– تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع و اكتساب الشهود والحصول على التقدير و الاحترام.

– إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات، الأكل، الأمن، المشاركة

– تحقيق مصالح شخصية تتمثل في السيطرة و التمتع بالنفوذ و تحقيق منافع مادية و غيرها من المصالح الشخصية.[1]

المطلب الرابع : علاقة المجتمع المدني بالمشاركة السياسية:

لقد أصبح المجتمع المدني و مؤسساته يمثل أساسا مهما في المشاركة السياسية للمجتمع، في تحديد أهدافه و تنصيب البرامج التنموية، و بالتالي فالمجتمع المدني يمثل قناة لكل فرد أو مجموعة أو شريحة تربطهم مصلحة أو هدف يمكن خلاله أن يشاركوا في اتخاذ القرارات العامة و تنفيذها و تقسيمها على اعتبار أنهم جزء لا يمكن تجاهله في المجتمع.

و عليه يأت دور مؤسسات المجتمع المدني في تخفيف المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة، و طرق الواجب إتباعها لإيصال أفكار و مطالب الأفراد، و التعريف بالالتزامات و الواجبات التي تفرضها عليه المشاركة.[2]

لذا فإن أبرز و أهم قناة للمشاركة السياسية هي الانتخابات، و هنا يأتي دور المجتمع المدني و مؤسساته من خلال ترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات، و عليه نعد هناك وائل عديدة لإحداث التوعية الانتخابية، و ضرورة مشاركة المواطنين فيها و من هذه الوسائل الإعلام عبر التقارير الإذاعية و التلفزيونية و اللقاءات و غيرها، من جهة أخر، طالما أن المجتمع المدني و مؤسساته هي العين الفاحصة للمجتمع على سلوكيات السلطة السياسية و مؤسساتها، فلا بد أن تعمل هذه المؤسسات على مراقبة العمليات السياسية و خاصة الانتخابات ، و عليه يمكن القول أن المجتمع المدني هو المكان لتعلم المواطنة و المشاركة السياسية عن طريق ممارسات التربية الشعبية، حيث تشكل هذه التنظيمات

[1] نبل دريس، المشاركة السياسية بين النظرية و التطبيق، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،ط2017 ص 94-98.

[2] غنية شليغم،دور منظمات المجتمع المدني في تكريس المشاركة السياسية، دفاتر الحقوق و العلوم السياسية، العدد (2) ،2009- بدون صفحة.

مواطنين أحرار متعلمين، ينخرطون طوعيا في الحياة العامة، فاعتبرها ميكانيزم للاندماج عن طريق مواطنين واعيين بحقوقهم، مستعدين للمشاركة في الحوار العام أو الوطني .[1]

و كما نجد أيضا أن المشاركة السياسية هي البدء الأساسي في عملية إشراك المواطنين و الجمعيات في إدارة الحياة السياسية، و تعد المفهوم الضروري لمواطن هذا العصر ، الذي يتحدد بجملة من الحقوق تتمثل في حرية التفكير، التعبير و الاجتماع، و إناء الأحزاب و النقابات و الجمعيات، و المشاركة في اتخاذ القرارات، إضافة إلى حق التعليم و المساواة، و تكافئ الفرص منه، فالمشاركة السياسية ينبغي أن نطلق النظر إليها، لا من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذلك، بل من ضرورة إرساء أسسها و إفراز آلياتها، و العمل بها بوصفها الإطار الضروري لتمكن أفراد المجتمع من ممارسة حقوقهم المواطنة من جهة، و تمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرز سلطتهم و حكمهم من جهة أخرى، تمكين الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسية ،أو كجماعات أو أحزاب سياسية ، حيث تعد منظمات المجتمع المدني إحدى المؤسسات الرئيسية التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد و واجباتهم و تنظيمها من خلال تأطير مشاركتهم السياسية، بالتالي فإن المشاركة السياسية تحتاج إلى قنوات تنظمها و تحافظ على استمراريتها، لذا فإن التنظيمات المحلية و المهنية تعد أهم وسيلة من وسائل المشاركة السياسية، التي تساعد و تمنح للمجتمع حق المشاركة في النشاط السياسي، فهذه المنظمات تقوم بمناقشة القضايا المتعلقة بمشاكلها و اهتماماتها ، و بالتالي تصبح السياسة هي حياة الناس و معاشهم، و من ثم لا يتردد إطلاقا " المواطنون" في المشاركة، التي تقوم على قناعات الجماعة بدلا من توجيهات و تعليمات الحزب السياسي، و بالتالي فالمشاركة السياسية هي الطريقة الوحيدة، التي تمكن بواسطتها للشعب أن يكون متحكما في ممثليه في السلطة، فالجماعة تتحرك كأنها هي الحكومة من خلال نشاط المنظمة الجماعية، بالتالي نكون قد وضعنا الأساس لمجتمع ديمقراطي، يتصف ببسط المشاركة السياسية لكل مواطن، فضعف المجتمع المدني و مؤسساته يؤدي بالضرورة إلى ضعف المشاركة السياسية، لأنه حتى و إن كانت معدلات التعبئة و المشاركة عالية، فإن غياب ننظم المؤسسية، سيؤدي حتما إلى انحسار كلية المشاركة السياسية من جهة، و عدم السماح بوجود مشاركة حقيقية من جهة ، أي أن هذه المنظمات عبارة عن قنوات فاعلة لتنظيم مشاركة الأفراد، و تسمح لها بالممارسات السياسية. [2]

[1] غنية شليغم،مرجع سابق، بدون صفحة.

[2] غنية شليغم، نفس المرجع، بدون صفحة.

إن المجتمع المدني كمنظمات طوعية لا تنشأ لذاتها بل من أجل أهداف معينة في مقدمتها تنظيم الحركة السياسية للجماهير و تسيير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم ومشروع، و يمكن لهذه المهمة أن تتحقق بنجاح، يقوم المجتمع المدني بعدد من الوظائف و الأدوار تتمثل عادة في تمكين الأفراد و الجماعات من التعبير عن مصالحها و رغبتها، و بالتالي نجد أن المجتمع المدني يلعب دورا مهما في تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة، والطرق الواجب بنائها لإيصال مطالب و أفكار الأفراد و التعريف بالالتزامات و الواجبات التي تفرضها عملية المشاركة و بهذا فإن المجتمع المدني يساهم في دعم و تحقيق المشاركة السياسية. [1]

وعليه نجد أن المجتمع المدني سيساهم في تفعيل المشاركة السياسية و تحقيقها، من خلال شعور الأفراد أن المجتمع المدني و مؤسساته عبارة عن قنوات مفتوحة لعرض أرائهم و وجهات نظرهم بحرية، حتى و لو كانت تعارض الحكومة و سياستها للتعبير عن مصالحهم و مطالبهم بأسلوب منظم و بطريقة سلمية، و بالتالي تمكن المشاركة السياسية الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية، إما كناخبين أو كجماعات أو كأحزاب او كعناصر نشطة سياسيا، حيث تعد منظمات المجتمع المدني إحدى المؤسسات التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد و واجباتهم و تنظيمها من خلال تأطير مشاركاتهم السياسية.[2]

كما أن المشاركة السياسية تمثل المبدأ الأساسي في عملية إشراك المواطنين و الجماعات في إدارة الحياة السياسية و تعد المقوم الضروري لمواطن هذا العصر الذي يتعدد بجملة من الحقوق تتمثل في حرية التفكير و التعبير و الاجتماع و إنشاء الأحزاب و النقابات و الجمعيات، و المشاركة في اتخاذ القرارات، و في الوظيفة العمة ، إضافة إلى حق التعليم و المساواة و تكافؤ الفرص، و يقف في مقدمة ذلك الحق في اختيار الحاكمين و مراقبتهم و عزلهم.

بالتالي فإن المشاركة السياسية تمكن الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا أو كجماعات أو أحزاب سياسية، و تعد منظمات المجتمع المدني إحدى المؤسسات الرئيسية التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد و واجباتهم و تنظيمها من خلال

[1] فاطمة الزهراء المداح،المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية السياسية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تسيير و إدارة الجماعات المحلية، جامعة عبد الجميد بن باديس –مستغانم–كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2015–2016، ص،ص 64–65.

[2] فاطمة الزهراء المداح، نفس المرجع، ص65.

تأطير مشاركتهم السياسية، لذا فإن المنظمات المحلية و المهنية تعد أهم الوسيلة من الوسائل المشاركة السياسية التي تساعد و تمنح للمجتمع حق المشاركة في النشاط السياسي.[1]

لذا، فإن الحديث عن العلاقة بين المجتمع المدني و مؤسساته والمشاركة السياسية، يجب أن لا يغيب عن الأذهان لأن لها أكثر من شكل من أشكال المشاركة السياسية، و من هذه الأشكال ما يطلق عليه المشاركة المنظمة، هي المشاركة في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة الوصل بين المواطن السياسي و النظام السياسي، أو بمعنى آخر أنها الأجهزة التي تقوم بمهمة تجميع و دمج المطالب الفردية و التعبير عنها و تحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة، و من هذه الأجهزة المنظمة الأحزاب السياسية، و النقابات و جماعات الضغط.

وهكذا فإن العلاقة بين المجتمع المدني و مؤسساته و المشاركة السياسية، هي علاقة تبادلية، بمعنى أنه كلما تعزز دور و بنية و مهام و علاقة هذه المنظمات بالمجتمع المحلي، كلما زاد دورها في المشاركة السياسية، بشكل مباشر أو غير مباشر.

و كما يمكن القول، أن المشاركة السياسية من جانب منظمات المجتمع المدني تعتبر حقا طبيعيا، تمارسه هذه المنظمات باسم المجتمع و ليس مجرد "هبة" أو " منحة" تمنحها السلطة انتقائيا لمن تريد و عندما تشاء، و لهذا فكل من المجتمع المدني و المشاركة السياسية، يمثلان الركائز التي يستند إليها الأفراد و المواطنين للإسهام و الاشتراك في الحياة السياسية، فلا يمكن تصور نظام سياسي غير قائم على هذين المفهومين " المشاركة سياسية و المجتمع المدني و مؤسساته" فهما يمثلان وجهان لعملة واحدة.[2]

[1] بن عبد العزيز خيرة، مرجع سابق ، ص 136.

[2] ناصر محمود رشيد شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة أشكالا لمتطلبات درجة الماستر في التخطيط و التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطني، كلية: الدراسات العليا، ص، ص 56-57-63.

خلاصـــة واستنتاجات الفصـــــل الأول :

يمثل هذا الفصل مدخلا تمهيديا مفاهيميا لمقاربة الظاهرة موضوع البحث، عرضنا من خلال المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة، و المتمثلة في مفهوم المجتمع المدني و مفهوم المشاركة السياسية و مرتكزاتها و توصلنا من خلال هذا الفصل أن مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي مر بمختلف المراحل و التطورات الاجتماعية و الفكرية، حيث ارتبط مفهومها بنظرية العقد الاجتماعي و بنظرة و أفكار العديد من المفكرين في الفكر الغربي بشقيه الكلاسيكي و المعاصر، ليصل إلى صيغتها الحالية كتنظيم مستقل في شكل جمعيات و هيئات تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، أما مفهومه في الفكر العربي فإنه ما زال يواجه جدالات منهجية و علمية، مما جعل الفكر الغربي هو المرجعية الفكرية لبلورته كمصطلح و مفهوم،و كما توصلنا إلى أن المجتمع المدني باعتباره مجموعة من المؤسسات و المنظمات الغير الرسمية، تنشأ من طرف الأفراد أو الجماعات برغبتهم و طواعية دون مقابل ربحي، و تسعى لتحقيق منفعة عامة للمجتمع ككل.

كما تم التطرق لمهموم المشاركة السياسية و ذلك في محاولة لتعريف هذا المفهوم، بين المفهومين، فالمشاركة السياسية توفر للمجتمع المدني الآليات الضرورية لتجسيده و المجتمع المدني يوفر الشروط اللازمة لتفعيل المشاركة السياسية، لكن ذلك مقترن بمجموعة من الشروط الواجب توفرها في منظمات المجتمع المدني كالاستقلالية، الفعالية، روح المواطنة، التضامن الاجتماعي، توفر الإرادة السياسية اللازمة لذلك.

الفصل الثـــانـي:

دور المجتمــع المدنـــي في تفعيــل المشاركــة السياسيــة في الجزائـــر

لقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد تنظيمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ، و ازداد معه وعي النخب، خاصة مع التطورات الدولية الراهنة، و استنادا إلى المقولة النظرية التي مفادها أن تقوية المجتمع المدني و تعزيز دوره لا يعني بأي حال من الأحوال إضعاف دور الدولة، فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية و ليست تسلطية.

بعد التطرق إلى مفهوم المجتمع المدني و المشاركة السياسية في الفصل الأول و إبراز العلاقة بينهما، سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع المجتمع المدني من خلال ذكر مراحل نشأته و تطوره و خلال الفترة الاستعمارية إلى عصرنا الحالي مع تتبع دوره و مكانته من خلال الدساتير الجزائرية و ممارساته في الواقع، و كذا التعرف على أهم مؤسساته، بعدها نشير إلى أهم المعوقات و الصعوبات التي يواجهها، بالإضافة إلى ذكر أهم وسائل و آليات المجتمع المدني في الجزائر و في الأخير نشير إلى ذكر أهم النتائج و التوصيات.

المبحث الأول: تطور المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة المجتمع المدني في الجزائر:

إن ولادة " المجتمع المدني "مفهوما و ممارسة كان نتيجة طبيعة تمخضت من رحم المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي عاشتها الجزائر، كما أن نشاطات المجتمع المدني كمؤسسات طوعية ذات الأغراض التنموية و الإغاثة و الرعاية و العلمية لم يخلو منها تاريخ الجزائر. فحركة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر قد تأثرت بمختلف الأنظمة السياسية المتعاقبة.[1]

المجتمع المدني إبان الاستعمار الفرنسي:

لقد عرف المجتمع الجزائري مؤسسات مدنية كانت ترعى شؤونه و مشاكله فنشأة النظام الجمهوري لم يكن وليد ممارسة جديدة في المجتمع و إنما ترجع جذوره إلى الخصوصيات القيم الاجتماعية للفعل الخيري التطوعي الذي يصب في المشاركة الجماعية، فقد ظهرت عدة تنظيمات أثناء الفترة العثمانية كالتنظيمات المهنية التي كانت متحدة تحت ما يسمى بالأمانة، و التنظيمات الاجتماعية و الثقافية و الخيرية المرتبطة بمؤسسات الأوقاف و غيرها، و بدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830 عملت فرنسا على فرض احتلال استيطاني و إنهاء كيان الدولة الجزائرية، كما تم إصدار ترسانة من القوانين و التشريعات لإلغاء البينة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، و بهذا فقد اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية الأولى من الاحتلال خصوصا في المدن، بينما عرف الريف الجزائري حالة مقاومة، فبالرغم من الحصار الذي فرضه المستعمر على كل أشكال التنظيمات و التجمعات و محاربة كل الزوايا و حضر انتقال العلماء و الفقهاء و ابتزاز المؤسسات الوقفية و حل التنظيمات الاجتماعية و الثقافية، إلا أن الريف الجزائري يشهد مقاومة و ثورات بقيادة شيوخ الزوايا و زعماء القبائل، كثورات أولاد سيدي الشيخ، لالا فاطمة نسومر و المقراني و غيرها. ليتبلور الإطار القانوني للجمعيات مع صدور القانون الفرنسي العام 1901، و الذي كان بدوره نتاجا طويل لمفهوم الخدمة الاجتماعية ليحدد كيفيات إنشاء الجمعيات و تسييرها، غير أن هذا القانون و القاضي بحرية التنظيم مارس ضغطا على الجمعيات الجزائرية مقارنة بنظيرتها الاستعمارية، فنسبة التنظيمات التي تشكلت في أوساط الأهالي كانت تشكل نسبة ضئيلة جدا بالنسبة للتنظيمات التي تشكلت في أوساط المعمرين، كما عمل المعمر على استخدام تلك التنظيمات

[1] نادية بونورة، دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع سياسات عامة و حكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر – باتنة- كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2009-2010 ص،ص119-120.

لخدمة مصالحه و محاصرتها و تقيدها و إبعادها عن أهدافها الاجتماعية و الثقافية أو تعليمية أو تنموية وتعد نوع من المقاومة و الخروج عن القانون.[1]

لتنفتح بعد ذلك أبواب المشاركة في الحياة السياسية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى خصوصا الفئة المثقفة، على الرغم من أن هذه المشاركة كانت شكلية و بعيدة كل البعد عن التأثير، غير أنها ساهمت في اليقظة الوطنية و في ازدياد عدد التنظيمات السياسية و الثقافية و الدينية، فتنظيمات الحركة الوطنية لعبت دورا بارزا في إحياء الشخصية الوطنية المسلمة التي حاول الاستعمار طمسها، كما عملت على رفع الوعي الوطني وربط المجتمع بثقافته و أصالته و دفعه إلى المطالبة بالاستقلال، و شكلت مجتمعا مدنيا يهدف إلى التحرر من المستعمر، و إبان الثورة التحريرية الكبرى تحولت معظم هذه الجمعيات إلى سند سياسي أو إيديولوجي و عسكري لجبهة التحرير الوطني، و التفت بمختلف توجيهاتها و أفكارها حول " الجبهة" و هو عبارة عن منظمة ثورية تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق و التحول مباشرة إلى الثورة المسلحة التي تكللت بالاستقلال و استرجاع السيادة الوطنية.

و أخيرا و رغم ما باشره الاستعمار الفرنسي من تحطيم للبنية الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري و محاولة خلق التفرقة والتعارض بين تنظيمات المجتمع المدني و تغيير الدور الحضاري للمؤسسات الدينية خصوصا الزوايا و التي استعملها المستعمر لفرض الوجه الثقافي للاحتلال و تحسينه و كذا استعمال العداء المصطنع بين الأمازيغ و العرب لتفريق مؤسسات المجتمع المدني، غير أنه لا يمكن نفي وجود تنظيمات المجتمع المدني خلال العقبة لأن هذه الأخيرة برهنت عن وجودها و قاومت الأوضاع الداخلية و ساهمت في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية و مقاومة الاحتلال الفرنسي، ففترة الاحتلال شهدت تبلور حركة فعالة لمؤسسات المجتمع المدني.[2]

1- المجتمع المدني في الفترة الأحادية:

يشار إلى المرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر إلى الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1989، أين أعلن رسميا بشكل دستوري عن التخلي عن الأحادية و تبني التعددية السياسية الحزبية، و تتجسد الأحادية في حكم الدولة من طرف الحزب الواحد " حزب جبهة التحرير الوطني" و سيطرتها على كل

[1] نادية بونورة، مرجع سابق ، ص 120.

[2] نادية بونورة، نفس المرجع ، ص 121.

النشاطات، و عدم السماح لغيرها بالقيام بأي نشاط، و تميزت هذه المرحلة بإصدار مجموعة من نصوص شرعية و قوانين أرست البرامج الاشتراكية، فلم يولي الاهتمام بالنشاط المدني.[1]

النظام السياسي في فترة الأحادية الحزبية اعتبر قيام المجتمع المدني دون مراقبة و في إطار خارج إطار الحزب مهدد لسلامة النظام و توجهاته الاشتراكية، فعمل على مقاومة و منع أي حركة من شأنها التضييق على السلطة، كل هذا لم يمنع من بروز تنظيمات معارضة لتوجهات النظام و تنشط بشكل خفي و سري مثل الحركة الإسلامية التي شكلت فارقا عظيما في نهاية الثمانينات، و كذا الحركة البربرية و كمثال عن مسار المجتمع المدني في الفترة بين 1962-1989، سنتبع الحركة الجمعوية في هذه المرحلة و نكشف أوضاعها كنموذج من منظمات المجتمع المدني، فبموجب القانون رقم 12-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 واصلت السلطات العمل بالقانون الفرنسي باستثناء المواد التي تمس بالسيادة الوطنية من بينها القانون الجمعيات 1901، يلي ذلك الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 1979، حيث وضعت نصوصه المزيد من القيود على تنظيمات المجتمع المدني من حيث التأسيس و التنظيم.

بحلول الثمانينات و ما شهدته من تطورات أبدت السلطة التسهيلات مثل: القانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 جويلية 1987 الذي سهل في اعتماد الجمعيات مع وجود بعض الاستثناءات، فطبيعة النظام السياسي و الاقتصادي المنتهج في الجزائر و الذي كان يقوم على التسيير المركزي أدى إلى انسحاب المجتمع المدني و انتكاس الحركة الجمعوية طيلة هذه الفترة. [2]

و عليه يمكن إبراز مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1963 و دستور 1996 كما يلي:

ا)- مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1963:

لقد نص دستور 1963 على حق المواطن الجزائري و حريته في تأسيس الجمعيات و الاجتماع في المادة 19، كما نص في المادة 20 على حقه النقابي و مشاركة العمل في تدبير المؤسسات، إلا انه قيدها بالقانون و عدم استعمالها في المساس باستقلال الأمة و الوحدة الوطنية و نظام الأحادية الحزبية، و خوفا من أن تنشأ مؤسسات قد تهدد كيان السلطة الحاكمة و استنادا على المادة 23 من دستور قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة، و بهذا تم دمج الجمعيات و التنظيمات

[1] فاطمة حشماوي، دور المجتمع المدني في رسم السياسة البيئية في الجزائر 2004-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة-كلية الحقوق و العلوم السياسي، السنة الجامعية: 2014-2015، ص،82.

[2] فاطمة حشماوي، نفس المرجع، ص83.

بالاتحادات التابعة للحزب الواحد في شكل نقابات، فظهر اتحاد عام للعمال الجزائريين ، و آخر للنساء، و آخر للفلاحين و بالتالي أصبح هذا الانتماء لهذه التنظيمات و الاتحادات مشرط بموجب قيادة الحزب وفق انخراط المواطن في هذا الحزب بناء على موقفه الإيديولوجي، و منه نلاحظ أن المبادرات الفردية من أجل العمل التطوعي و الاجتماعي، و أصبحت شبه غائبة، لكن هذا القمع للحقوق و الحريات لم يمنع من ظهور حركات سياسية مارست عملها في سرية، بقيادة زعماء مثل: ايت أحمد، كريم بلقاسم، و غيرهم منددين بوضع حد للأحادية الحزبية و تمكين الشعب من التعبير عن أفكاره و توجهاته و تجسيدها بكل سيادة.[1]

ب)- مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1976:

على إثر الانقلاب العسكري الذي عرفته الجزائر سنة 1965، أصبحت السلطة السياسية بين يدي هيئة عليا تسمى مجلس الثورة بدلا من المجلس التأسيسي، و الحكومة حلت محل رئيس الجمهورية برئاسة الجهازين معا من طرف شخص واحد، حيث أصدر أصحاب التصحيح الثوري بيان باسم الشعب يوضح فيه الأسباب التي أدت إلى هذه الحركة و المتمثلة في النقائص العديدة التي تتنافى مع مبدأ الديمقراطية و سيادة الشعب، تمثل في الميثاق الوطني 1976، و قد شارك الشعب في إعداده حيث سمح للشعب بالداخل و الخارج للإدلاء بآرائهم حول مشروع هذا الميثاق، ثم تبعه الدستور و الذي كان تكريسا قانونيا للميثاق، تمت صياغته بواسطة لجنة حكومية ضمت في السياسة و القانون، و قدم للاستفتاء عليه يوم 19 نوفمبر من قبل الشعب و صدر رسميا يوم 22 نوفمبر 1976، معززا مكانة الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني، و بذلك أصبح هذا الأخير قائدا للمجتمع الجزائري.

منح دستور 1976 حق المشاركة في حياة الدولة الجزائرية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا تمثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الاتحاد الوطني للفلاحين، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، بالإضافة إلى التنظيمات العلمية و الثقافية و المهنية، لكن خضوعها الإداري و الإيديولوجي تابع للحزب و توجهاته ، فالدولة كانت ترى بأن هذا أفضل طريقة للحفاظ على كيان المجتمع الجزائري لأنه لم يصل بعد أي مرحلة تسيير أموره الذاتية.[2]

[1] محمد بوليفة، علاء الدين الغول، دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2012-2013، ص 44

[2] محمد بوليفة، نفس المرجع ، ص 45.

و من جانب آخر فإن الصحافة الجزائرية هي الأخرى كانت تنتهج إيديولوجية النظام الحاكم، حيث وضعت جميع الصحف وصاية وزارة الإعلام، و ارتبطت كليا بالنظام السياسي السائد، لكن الهيمنة من طرف السلطة الحاكمة لم تمنع مختلف قوى المجتمع المدني من رفض هذا الخضوع، إذ ظهر في منتصف السبعينات " نجاء الأربعة صدر في مارس 1976" عن أربعة قادة تاريخين من تيارات سياسية مختلفة، و الذي أبدى رفضه لفكرة الميثاق و طلب بتنظيم انتخابات لمجلس وطني تأسيسي، و يدعو إلى تحرير النظام من الحكم البومديني الفردي، إلا أن السلطة واجهتهم بالإقامة الجبرية و المضايقة المهنية.[1]

2- الإطار الدستوري القانوني للمجتمع المدني في مرحلة التعددية السياسية:

مرت التجربة التعددية في الجزائر بمرحلتين امتدت الأولى من سنة 1989 إلى تاريخ توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 أما المرحلة الثانية فتمتد منذ 1996 إلى يومنا هذا.

1- المرحلة الأولى: جاءت هذه المرحلة كنتيجة للضغوطات الخارجية، و ذلك بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر الدخول في النظام الديمقراطي، إضافة إلى الضغطات الداخلية المرتبطة بالأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي عبرت عنها أحداث أكتوبر 1988، مما أدى إلى إقرار دستور جديد يتماشى و المرحلة الجديدة للبلاد ألا و هو دستور 23 فيفري 1989، الذي وضع اللبنات الأولى لتصور قانون سليم للعمل الجمعوي، حيث المادة (39) تنص على أن حريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمون للمواطن " و المادة (40) التي تنص على أن " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقلال البلاد و سيادة الشعب" ، و فيما يلي الإطار القانوني للمرحلة الأولى:[2]

ا)- **قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي لسنة 1989:** نظم قانون 5 جويلية 1989 الشروط المتطلبة لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، و قد احتوى على أربعة أبواب، حيث نصت المادة الأولى منه على " الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة (40) من الدستور " جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدر بها و سعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سليمة،" كما حدد الإجراءات الواجب إتباعها و مجموعة المصنوعات الواجب تفاديها

[1] محمد بوليفة، مرجع سابق، ص 46.

[2] عمر العابد، مرجع سابق، ص 41 .

و هذا ما تضمنته المادتان (05) و (06) من هذا القانون إذ تنص المادة 5 على "لا يجوز لأي جمعية ذات طابع سياسي أن تقيم نشأتها على أساس ديني أو عرقي أو مهني أو جهوي".

أما المادة(06) تنص على " امتناع كل جمعية ذات طابع سياسي عن المساس بالأمن و النظام العام و كذا المساس بحقوق و حريات الأفراد، كما أنها تمتنع عن تأسيس أية منظمة عسكرية أو شبه عسكرية، كما نص في الباب الثاني في مواده من (11) إلى (20) على الأحكام الشكلية الخاصة بشروط و كيفيات تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي، اشتمل الباب الثالث منه على المواد من (21) إلى (30) و التي بينت الأحكام المالية التي تخص الجمعيات ذات الطابع السياسي، أما الباب الرابع، فقد احتوى على أحكام الجزائرية في حالة مخالفة أحكام هذا القانون. [1]

ب)- قانون الجمعيات 1990:

من بين القوانين التي تناولت موضوع المجتمع المدني في الجزائر هو قانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 و الذي يحدد ويبين كيفية إنشاء و تسيير الجمعيات بالجزائر. الذي جاء لتتويج التوجه الجديد للدولة الجزائرية نحو التعددية، هذا القانون الذي ساهم بشكل كبير في بروز ترسانة من الجمعيات و هذا لما كان تحمله من ضمانات لعلا أبرزها: تكريس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين.[2]

– تبسيط إجراءات التأسيس، والذي أعطى تعريف جديد للجمعية، حيث نصت المادة(2) منه على أن " تثمن الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها و يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي و لغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم و وسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي، على وجه الخصوص، يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة و أن تكون تسميتها مطابقة له " كما نجد المادة (4) من هذا القانون نصت على شروط بسيطة لتأسيس جمعية، حيث نصت على " يمكن لجميع الأشخاص الراشدين أن يؤسسوا أو يديروا أو يسيروا جمعية مع مراعاة أحكام المادة (5) من القانون" و إذا توفرت فيهم الشروط التالية:[3]

– أن تكون جنسيتهم جزائرية

---

[1] عمر العابد، مرجع سابق، ص 41.

[2] عمر العابد، نفس المرجع، ص42.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد53، الصادرة في 05ديسمبر 1990، ص 1686.

– أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية و السياسية.

كما تناول هذا القانون المواد المالية و الأملاك الخاصة بالجمعيات إذ وبناءا على ما تنص عليه المادة (26) " تتكون موارد الجمعية مما يلي: [1]

ا) اشتراك أعضائها

ب) العائدات المرتبط بأنشطتها

ج) الهبات و الوصايا و الإعانات المحتملة التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

و نصت المادة (27) منه على أن " يمكن أن تكون للجمعية عائدات ترتبط بأنشطتها شريطة أن تستخدم العائدات في تحقيق الأهداف المحددة في القانون الأساسي و التشريع المعمول به" و عليه فإن قانون الجمعيات رقم 90–31 يعتبر بداية التعددية الجمعوية الحرة، إذ و بعد صدور هذا القانون تأسس كم هائل من الجمعيات. [2]

2)– المرحلة الثانية:

مع إقرار دستور 28 نوفمبر 1996 الذي اعتمد مصطلح الأحزاب السياسية في مادته (42) التي تنص على أن " حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به و مضمون" و أستتبع ذلك بإصدار قانون عضوي خاص بالأحزاب السياسية رقم 97–09 المؤرخ في 6 مارس 1997 قد ألغى هذا القانون رقم 89–11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، و نصت المادة (2) من أمر رقم 97–09 " يهدف الحزب السياسي إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سلمية من خلال جمع المواطنين الجزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر ربحا. [3]

كما أكد دستور 1996 في المادة (16) منه على " مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية " و المادة (43) التي تنص على ضمان الدولة للإنشاء الجمعيات و التشجيع على ازدهار الحركة الجمعوية".

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90–31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات،مرجع سابق، ص 1688.

[2] عمر العابد، مرجع سابق، ص،42.

[3] عمر العابد، نفس المرجع، ص 43.

استكمالا للإصلاحات السياسية التي دعا إليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه أفريل 2011، ثم إقرار مجموعة من الإصلاحات، مست العديد من المجالات، كالإعلام، و الأحزاب السياسية، و كذا الجمعيات، هذه الأخيرة تم استحداث قانون جديد لها، هو القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات ليضع نظاما قانونيا متكاملا لإنشاء لجمعيات في الجزائر. [1]

و هذا القانون الذي عرَف الجمعية في المادة (2) على أنها " تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم و وسائلهم تطوعيا و لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي والبيئي و الخيري و الإنساني".[2]

كما نجد القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012 و المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث نصت المادة (3) من القانون بأن " الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار يجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية و سلمية الى ممارسة السلطة و المسؤوليات في قيادة الشؤون العامة العمومية".

كما نصت المادة (11) منه على " يعمل الحزب السياسي على تشكيل الإرادة السياسية لمواطنين في جميع ميادين الحياة العامة و ذلك عبر:

- المساهمة في تكوين الرأي العام
- الدعوة إلى ثقافة سياسية أصلية
- تشجيع المساهمة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة.
- العمل على ترقية الحياة السياسية و تهذيب ممارستها و تثبيت القيم و الممارسات الأساسية للمجتمع الجزائري، لاسيما قيم ثورة أول نوفمبر 1954.[3]

أما التعديل الدستوري الجديد في 7 مارس 2016 هو أيضا نص في مواده على المجتمع المدني، و نجد من بين الأحكام المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في المواد التالية:

---

[1] عمر العابد مرجع سابق ص 44.

[2] عمر العابد، نفس المرجع، ص45-46.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012، بتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 62، الصادرة في 15 يناير 2012)، ص 34.

نجد المادة (48) من التعديل الدستوري 2016 تنص على 'حريات التعبير، و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمون للمواطن" كما نصت المادة (52) منه على أن "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به و مضمون".[1]

كما نصت المادة (54) منه على حق إنشاء الجمعيات مضمون، و تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية.[2]

و قد تم إصدار هذه القوانين لتأطير منظمات المجتمع المدني و توفير الغطاء السياسي و الاجتماعي المناسب من خلال تفعيل المشاركة السياسية و التي تعمل على تحقيق الاستقرار و التنشئة السياسية .[3]

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني:

المقصود بمؤسسات المجتمع المدني تلك الأشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية القائمة، و تقوم هذه المؤسسات بالدفاع عن مصالح أعضائها و تساهم في التعبير الاجتماعي و السياسي، من أجل تحقيق تنمية المجتمع و ترسيخ مبادئ الديمقراطية، حيث تسمح هذه المؤسسات للأفراد داخل الدولة لممارسة حقوقهم و الدفاع عنها بكل حرية، و إبداء أرائهم بطل حرية و بشكل سلمي و مشروع، فجهود الأفراد من أجل الدفاع عن حرياتهم داخل الدولة لا تكون مجدية إذا كانت في إطار فردي غير منظم، لذلك تم توحيد الجهود في إطار منظم تجعلها أكثر فاعلية و قدرة على تحقيق الهدف، لذلك سنتعرف إلى المؤسسات التي يتشكل منها المجتمع المدني و هي كالتالي:

1- **الأحزاب السياسية:** هناك العديد من المفكرين الذين يستبعدون الأحزاب السياسية من تشكيلة المجتمع المدني، منهم المفكر " لاري دايموند " لكن هناك اتجاه أخر من الباحثين يسندون إلى أن الأحزاب السياسية تدخل ضمن عناصر المجتمع المدني نظرا لما تلعبه من أدوار لصنع القرار السياسي.[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادي الأول عام 1437هـ الموافق ل 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، (الجريدة الرسمية العدد 14، الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016)، ص 11.

[2] نفس المرجع، ص 12.

[3] عمر العبد، مرجع سابق، ص46.

[4] صبرينة أمهيس، لامية بانوح، المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الإنسان ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع القانون العام، تخصص: القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2017-2018، ص ص 17 .

لم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات الانتخابية و يسعى للوصول إلى السلطة فحسب، و إنما أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية. [1]

أصبحت الأحزاب السياسية من بين المنظمات الرئيسية في تنمية الرأي العام و حق التعبير عن رأيه في القضايا الرئيسية، و منه لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية و ذلك بالنظر إلى قول السياسي " أيزمن" : لا حرية سياسية من دون أحزاب، كما نصت المادة 11 من قانون الأحزاب: يعمل الحزب السياسي على تشكيل الإدارة السياسية للشعب في جميع ميادين الحياة.

2- **الجمعيات:** تشكل الجمعيات عامة ثقلا كبيرا على المجتمع المجني في أغلب الدول و ذلك لتنوع مجالات تخصصها و اهتماماتها وكذا تغطيتها لأغلب الجوانب المتعلقة بحياة الفرد في المجتمع، و تمثل الوسيلة المثلى للأفراد من أجل الاتحاد و التعاون لتحقيق مصالحهم و أهدافهم المشتركة و تساهم أيضا في ترقية الأنشطة.

و يعتبر حق تأسيس الجمعيات من بين الحقوق الأساسية للإنسان المعترف بها دستوريا و لم يكرس هذا الحق في الجزائر إلا بدخول قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات حيز التنفيذ و في هذا الإطار نجد أول جمعية تأسست في الجزائر خارج ما يعرف بالمنظمات الجماهيرية ، هي الجمعية الوطنية ضد التعذيب و الاختفاء، و تأسست نتيجة لأحداث 5 أكتوبر 1988 المأسوية، و بعد ذلك تشكلت مجموعة من الروابط و الجمعيات المهنية و الثقافية مثل الرابطة الجزائرية للتنظيم العائلي و الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان و أيضا ظهرت هيئة الحامين.

و نصت المادة 2 من قانون الجمعيات: " تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، و يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم تطوعيا و بغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة و تشجيعها، لاسيما في المجال المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي و الخيري و الإنساني". [2]

[1] صبرينة أمهيس، لامية بانوح، مرجع سابق، ص18.

[2] صبرينة أمهيس، لامية بانوح، نفس المرجع ، ص19.

3- التنظيمات النقابية و الطلابية

ا) **التنظيمات النقابية :** تمثل الحركة النقابية النواة المركزية للمجتمع المدني باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة، و يمكن تعريفها على أنها " جمعية تتشكل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط العمل، و رعاية مصالح أعضائها الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات و اللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات.

و بعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين أول نقابة تأسست في الجزائر سنة 1956، كما تميزت الساحة النقابية بوجود حوالي 28 منظمة نقابية مع نهاية 1989 و بداية 1990 و هي نقابات قطاعية و فئوية و تتمثل في: النقابة الإسلامية للعمل و الحركة النقابية.

- النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية
- الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين
- النقابات المهنية. [1]

ب) **التنظيمات الطلابية:** لقد شكلت الحركة الطلابية حتى بداية السبعينات إحدى بؤر التنظيمات المدنية الفاعلة في المجتمع الجزائري، فطرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية و الدولية التي كانت تملك لها قراءات ليست بالضرورة هي قراءات السلطة، قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية و السياسية، و تعتبر الحركة الطلابية الجزائرية نموذج متميز للحركة الاجتماعية إذ بإقرار دستور فيفري 1989 لم تتخلف عن أجوارها فكان أول فئة بادرت بتنظيم نفسها و ذلك بتأسيس منظمات و لجان مستقلة لبعث الحركة الطلابية من جديد.[2]

4- **المنظمات الغير حكومية :** المنظمات الغير حكومية عبارة عن جمعيات خاصة و تسمى أيضا بمصطلح أخر بالمنظمات الدولية الخاصة ذات الطابع الدولي، و هناك مصطلح شائع و مستعمل من قبل هيئة الأمم المتحدة هو المنظمات غير حكومية.

و تعتبر المنظمات غير الحكومية مجرد جمعيات داخلية من حيث نظامها القانوني و تخضع لأحكام التشريع الوطني الخاص بالجمعيات.[3]

---

[1] بسمة بن مشري، المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية: 3014-2015، ص 36.

[2] بسمة بن مشري، نفس المرجع، ص37.

[3] يحي وناس، المجتمع المدني و حماية البيئة (دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و النقابات) دار الغرب و النشر و التوزيع، الجزائر. 2004، ص 155.

إن هذه المنظمات تهدف إلى تحقيق اتصال بين الأفراد و الجمعيات على مستوى الدولي و الوطني مثل منظمة الصليب الأحمر الدولية و جمعيات الهلال الأحمر في البلدان الإسلامية و قد أصبحت المنظمات غير الحكومية تحتل موقعا مؤثرا في السياسة.

5- **التظاهرات:** تقوم مؤسسات المجتمع المدني و خصوصا تلك المعنية بحقوق الإنسان و ذلك برصد الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان و التي تقع من خلال قيام بالتظاهرات السلمية كما أنها تقوم أيضا بتقديم اقتراحات لتطوير قوانين و التشريعات المتعلقة بحق التظاهر السلمي، بحيث وقع في الجزائر سنة 2017-2018 بمواصلة السلطات احتجاز متظاهرين سلميين و مدافعون عن حقوق الإنسان و نشطاء و صحفيين، و ظلت الجمعيات تواجه قيودا لا مبرر لها. [1]

المطلب الثالث: وسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة و في الجزائر على وجه الخصوص، يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من أجل القيام بالدور المنتظر منها، و ذلك من خلال الخطوات التالية:

1- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، و عليه فإن الحد و التخفيف من سيطرة الدولة و تغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، و محاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل التي ستشهد لا محالة تنامي قوى و فاعلين اجتماعين جدد. لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني و تنظيماته المختلفة، و العمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، و التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، و تركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، و يضمن السير الحسن للنظام العام.

2- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي و تأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد و المواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير و حق الاجتماع.

3- التأكيد على تربية و تنشئة الفرد على السلوك الديمقراطية و العمل الجمعوي، و هذا قد يتوقف على دور الأسرة و المدرسة في تنمية قيم الاحترام و النقد و الحوار السلمي بدل العنف، و منح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في ابسط الأمور.

[1] صبرينة أمهيس، لامية بانوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 21،22.

4- زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية و فعالين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، و التوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد و الجمعيات.[1]

5- تكثيف عمل الجمعيات و التنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة، تؤمن لها دخلا ثابتا.

6- تدعيم وجود قطاع قادر على خلق ديناميكية اقتصادية و اجتماعية تعمل على تنمية و بلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، و العمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات و الجمعيات المدنية من خلال التبرعات و الإعانات المادية التي بقدمها لها من جهة ثانية.

7- إن التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكل البطالة و السكن " لأن هذه المشاكل تأتي في مقدمته اهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات" يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد و الانخراط في التنظيمات الاجتماعية و هذا الدور لا يمكن أن تضطلع به الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك.

8- تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي و الاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، و هذا الدور تجند له وسائل الإعلام و الاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي و نشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات و أهدافها و عملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية و الشخصية.[2]

المبحث الثاني: آليات مساهمة المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية.

المطلب الأول : آليات مساهمة المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية.

لتدعيم المجتمع ودفعه للقيام بأداء وظائفه المنوطة به بشجاعة وفعالية ينبغي تظافر مجموعة من الوسائل لتحقيق ذلك يمكن حصرها في ثلاث آليات رئيسية هي كالآتي:

[1] مرسي مشري،التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات (المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله)، جامعة شلف، الجزائر: في 20 أوت 2008.

[2] مرسي مشري، نفس المرجع.

1- الآليات القانونية:

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد مجتمع مدني، والتي تسمح بتفعيله فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن اختصارها كالآتي:

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا، يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية و يحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري في الفصل بين السلطات.
- ضرورة وجود احترام القواعد القانونية والتي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.
- حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية وهذا من خلال احترام النظام القضائي واستقلاله.
- أن يحول –القانون– دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية، وتحريم تجميد الدستور أو إعلانات الطوارئ والقوانين الإستثنائية والتهديدات.
- توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة.[1]

إن وجود منظومة قانونية قوية فوق الجميع تعمل على خلق دولة القانون والمؤسسات، وبالتالي تكون صمام أمان المجتمع والدولة، فهي تنظم العلاقات بينهما ولا تسمح بإساءة مناخ وفلسفة علاقات سياسية مجتمعة تدفع المجتمع المدني إلى المواجهة مع الدولة.[2]

وعليه فإن الحد من تغلغل الدولة وسيطرتها على كيانات المجتمع المدني يتطلب وجوب احترام القواعد القانونية التي تحكم الإطار العام لهذه المؤسسات وتنفيذها وتدعيم آليات الديمقراطية التي يضمن للمجتمع المدني المشاركة الفعلية في الحياة السياسية سواء عن طريق الانتخابات، أو عن طريق إشراكه في القضايا العامة التي تحدد مصير الأمة، كما تتطلب احترام حقوق هذه الجمعيات ، وبالتالي فإنه يتحقق معنى المشاركة الشعبية التي تسهل للمواطنين باختيار الأهداف العامة للمجتمع والدعم الفعلي لتحقيق هذه الأهداف.

وبالتالي توافر هذه المبادئ والقواعد القانونية والسياسية سيؤدي إلى تحقيق النظام الديمقراطي، وترسيخ القيم الديمقراطية، ومن ثم تحقيق دولة الحق والقانون التي تمكن مؤسسات المجتمع المدني من تحقيق أهدافها.[3]

---

[1] فاطمة الزهراء مداح ، مرجع سابق ص 66 .
[2] بلعيوز طاهر ،مرجع سابق ،ص 129 .
[3] خيرة بن عبد العزيز ،مرجع سابق ص 144 .

2- الآليات الاقتصادية:

ويقصد بها توافر درجة معقولة من التطور الاقتصادي، وبشرط أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة، أي يسمح للأفراد بإشباع حاجياتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي بوضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصياغات وإدارة المرافق التي قد يتعذر على القطاع الخاص القيام بها.

تتوقف هذه العمليات على عمق التغيرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصا في هياكل الإدارة العمومية والمؤسسات المالية وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي سواء في مرحلة الإنتاج أو التوزيع والتسويق ، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إعطاء المبادرة للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل واحد ودوره في الدولة والمؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة وكذا منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل...إلخ.

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من مؤسسات المجتمع المدني، والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على الأداء الحكومي بل تشجع على قيام مشاركة سياسية ، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي.[1]

3- الآليات الثقافية والاجتماعية:

إن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها،ما لم تسبقها ثقافة تستند على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة أثناء تعاملها مع المواطنين واحترام حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق و إنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها باختصار على ثقافة مدنية.

إن دعم البنية الثقافية تعد إحدى المسائل المهمة المرتبطة بعملية بناء المجتمع المدني الجزائري في كيفية إعادة بناء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس المشاركة والولاء والانتماء وفي هذا

[1] فاطمة الزهراء مداح ، مرجع سابق ص ص 68، 69 .

السياق يبرز الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسات الثقافية والإعلامية والتربوية ، فهذه السياسات تمثل ركائز أساسية للمساهمة في بناء الديمقراطية داخل المجتمع.

يمكن حصر الجانب الثقافي في ركيزتين هامتين وهما العمل على نشر قيم المشاركة وتعميق الولاء وعليه وجب الاهتمام بالمؤسسات التي تقوم بترسيخ هذين العنصرين وهما مؤسستي التعليم والإعلام.

تقوم هاتان المؤسستان بوظيفة بالغة الأهمية في تعميق القيم والآراء السائدة في المجتمعات، ومن أهمها إرساء هذه القيم واحترام الرأي الآخر، والتعبير عن الرأي الشخصي بكل حرية، وزرع قيم وأعراف وتقاليد تستند على قبول الآخر، وكذا تشجيع المشاركة، كما تقوم مؤسسات التعليم والإعلام بوظيفتي التنشئة الاجتماعية من خلال تعبئة الفرد ليؤدي أدواره داخل الشق السياسي والاجتماعي ، ومن الواضح هنا أن نشر هذه القيم وغيرها من أنماط العلاقات الإنسانية تشكل ثقافة المجتمع ويشكل أهم أساس في تطوير المجتمع المدني في الوطن العربي وفي الجزائر بوجه خاص. [1]

تعتبر الثقافة السياسية محدد أساسي لسلوك الأفراد وبالتالي لها تأثير في الانضمام إلى الأحزاب وممارسة العمل الحزبي، فهي تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية وهي تتحكم في الاتجاهات، ففعالية الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية مرتبطة بنمط الثقافة السياسية السائدة، ويتحقق ذلك من خلال انضمام الأفراد والأحزاب وإقناعهم على العمل السياسي والتأثير في العملية السياسية.

ولنجاح الإطار الثقافي والاجتماعي في دعم المجتمع المدني يجب إشباع رغبات الأفراد وتحقيق حاجياتهم الإنسانية ورفع مستوى الدخل الفردي بما يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة السياسية والانخراط في الأحزاب والمنظمات التي تشكل له قنوات للمشاركة في العملية السياسية.[2]

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في الجزائر كآلية للمشاركة السياسية.

الجزائر كغيرها من الدول خاضت تجربة حزبية من الاستقلال إلى يومنا هذا وعرفت نظام قانوني يحدد كيفية إنشاء الأحزاب السياسية ومنعها وتميزت كل فترة بخصوصيتها ويمكن في إطار تقييم هذه التجربة وتقسيمها إلى مرحلتين ما بعد 1989 إلى يومنا هذا أي مرحلة التعددية.

---

[1] عمر العابد ، مرجع سابق ص 69 .

[2] عمر العابد ، نفس المرجع ، ص 70 .

الفرع الأول :التجربة الحزبية في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية : 1989 بعد الاستقلال مباشرة ومخافة من الفراغ التشريعي صدر قانون تحت رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31 مضمونه سريان التشريع الفرنسي النافذ إلى غاية 1962/12/31 ، إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية، بمعنى أن النصوص السارية المفعول آنذاك تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية خاصة الأحزاب التي وجدت قبل الاستقلال، كجمعية العلماء المسلمين، الحزب الشيوعي ولوضع حد لذلك وللمحافظة على جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي ووحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر، على أساس أنها فجرت الثورة وقادتها إلى الاستقلال، صدر مرسوم تحت رقم 297/63 مؤرخ في 14 أوت 1963 تضمنت منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ولتعزيز ذلك صدر دستور 1963 حيث نص في مادته" 24 أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة "وبقيت الأمور على ذلك إلى أن صدر دستور 1976 الصادر بموجب الأمر 97/76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، هذا الدستور كرس مبدأ الحزب الواحد.[1]

أولا :جبهة التحرير الوطني :وهو الحزب الحاكم في الجزائر، فهو حزب يتبنى الاشتراكية وانتهاج عقيدة باعتبارها الحل الوحيد لمواجهة التخلف الذي فرضه الاستعمار على شعبها، ولكنها ليست اشتراكية علمية (مقيدة بالفلسفة الماركسية) وإنما هي اشتراكية تستمد جذورها من فكرتين كانت تمثلان شعار الثورة، التقدم والعدالة الاجتماعية.[2]

ثانيا :اختصاصات الحزب: فيما يخص اختصاصات الحزب بصورة عامة فهي:

ضمان تنفيذ الأهداف التي ترمي الاشتراكية إلى تحقيقها وهي:

1) دعم الاستقلال الوطني.

2) إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.

3) ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وأدوارها.

4) توجيه السياسة العامة للبلاد.

5) الترشح للوظائف السياسية العليا (الحاسمة) في الدولة، أهمها وأعلاها رئاسة الجمهورية وعضوية المجلس الشعبي الوطني(البرلمان).

6) الموافقة الصريحة على الاتفاقيات التي يبرمها رئيس الجمهورية ومعاهدات الهدنة والسلام.

---

[1] أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الج ا زئر1962-2004 ، جامعة ورقلة، ص 123 .

[2] خديجة بوخرص ، دور المشاركة السياسية في تحقيق الحكم الراشد الجزائر أنموذج 1999-2004 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية وإقتصادية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 قالمة ص 121 .

ثالثا :مبادئ حزب جبهة التحرير الوطني:

1) إجماعية في المناقشة.

2) الأغلبية في اتخاذ القرارات.

3) الوحدة في التنفيذ.

4) الوحدة في العقيدة و الإدارة.

5) الانسجام في العمل .

رابعا: التصورات لجبهة التحرير الوطني : انطلقت جبهة التحرير الوطني في كفاحها المسلح دون محتوى إيديولوجي معتمدة على إذكاء الروح الوطنية التي كانت من الضمانات الأساسية لحماية الجماهير، التي استطاعت أن تتفرد لنفسها بقيادة المعركة(سياسيا وعسكريا)، مخلفة من ورائها كل التناقضات السياسية والاجتماعية، من أجل تجنيد الجماهير برمتها في بوتقة واحدة هي جبهة التحرير الوطني، وهو ما جعل مسألة البت في طبيعة الاحتياجات الإيديولوجية للثورة الجزائرية ، أمر غير مطروح بشكل علني طيلة السنوات التحريرية، ولقد كان لتطور الأحداث بعد الفاتح من نوفمبر 1945 دورا حيث أصبحت الجهة حريصة على تحقيق الانتصارات السياسية والعسكرية أكثر من حرصها على انسجام أو عدم انسجام الملتحقين بها من مختلف التشكيلات السياسية .[1]

خامسا :حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطيةRCD: ظهر إلى الوجود قبل الإعلان رسميا عن قانون الجمعيات السياسية وهو ذو اتجاه علماني عصري، وتركز قاعدته بشكل خاص في بلاد القبائل وبعض المناطق الأخرى من الوطن، حيث يتواجد السكان من أصل أما زيغي، كما أنه يستقطب عددا مهما من المناصرين والمتعاطفين بين الشرائح الوسطى والمثقفين بشكل خاص.

سادسا :الجبهة الإسلامية للإنقاذ: إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قطفت وحدها جهود التنظيمات الدعوية الإسلامية التي كان لها فضل في تنشئة الصحوة في الجزائر والتي بسبب ترددها في تأسيس أحزاب سياسية في البداية أتاح الفرصة لعباس مدني وعلي بالحاج اللذان لم يكونا ينتميان لأي جماعة من الجماعات، وأن يشكلا حزبا التفت حوله الأغلبية الساحقة من المجموعات الاجتماعية المقنعة بالخطاب الإسلامي، غير أن الخطاب المتشدد الذي اعتمدته جبهة الإنقاذ وسع دعاءها خاصة لدى الشرائح المهمشة المتمركزة بكثافة كبيرة في المدن المتضررة من التطورات الاقتصادية والهيمنة السياسية .[2]

---

[1] خديجة بوخرص، مرجع سابق، ص 122

[2] خديجة بوخرص ، نفس المرجع، ص 124.

سابعا :حركة النهضة الإسلامية: تم الإعلان عنها رسميا سنة 1979 بزعامة الشيخ عبد الله جاب الله، كانت سابقا تعرف باسم " الجماعة الإسلامية"، حيث كانت على علاقة وثيقة بتنظيم الإخوان المسلمين، وتركز أساسا في نشاطها على التربية والتعليم والتوجيه ولكن في سبتمبر 1977 تحولت الجماعة الإسلامية في عهد التعددية السياسية إلى حركة النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي ومن مبادئها وبرنامجها هو:

- التأكيد على التراث العربي الإسلامي .
- تعميم الثقافة الإسلامية .
- الاعتناء بالمرأة.
- تطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر فقرا.
- تعميم الثقافة الإسلامية بكل الوسائل الشرعية.[1]

ثامنا :جبهة القوى الاشتراكية :برزت على الساحة السياسية قانونيا علم 1989 تحت زعامة " حسين آيت أحمد"، تعتمد على قاعدة اجتماعية واسعة، وتطالب بتحقيق التوازن الجهوي، تعتبر الديمقراطية الاشتراكية هي الضمان الوحيد للممارسة السياسية .

تاسعا :حركة الإصلاح الديمقراطي: تأسست الحركة في عام 1999 من أجل القيام بإعادة بناء هيكلة التيار الإسلامي الوطني النزيه على رؤية سياسية، تقوم على إخضاع المصالح للمبادئ وتعتبر السياسة مصالح يحميها الحق، وهي حركة إسلامية إصلاحية شاملة، حيث بصفة أولى تعنى بكل شؤون السياسة الداخلية والخارجية، وتطرح رأيها وترغب فيه وتعمل على الإقناع به بالوسائل السلمية والعلنية الواضحة، وبالصفة الثانية تعمل على إحياء مجد الإسلام والعروبة بالدعوة إلى إقامة الإسلام.

- أهداف الحركة:

- أهداف متعلقة بالإسلام وبعقائده ومبادئه وأخلاقه ومعاملاته ولغته وهو إحياء مجد الإسلام والعروبة.
- أهداف تتعلق بدنيا الناس ونظام حكمهم واقتصادهم واجتماعهم و إعلامهم وتعليمهم وأمنهم، وسيادتهم وعلومهم وعلاقاتهم المختلفة، وهو العمل على رفع العدوان الواقع على حقوق الأمة ونظام حكمها، وكذلك من مبادئ الحركة ما يلي:

- اعتماد الإسلام مرجعيتها الأولى ومصدر جميع التزاماتها دون تعصب لرأي.

[1] حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011-2012 ص 66 .

- لزوم منطق الحق والعدل كأساس في علاقتها المختلفة مع الهيئات والمنظمات والشخصيات.
- الوضوح في الرؤية السياسية والتنظيمية.
- التقيد بدستور الإسلام في الأخلاق.
- الفهم الصحيح لحقيقة الانتخابات في منظومتها الفكرية الإسلامية.
- قبول الاختلاف.
- الابتعاد عن أسباب الفتن [1]

الفرع الثاني :التجربة الحزبية بعد دستور1989 (التعددية الحزبية) : لقد تم عرض مشروع التعديل الدستوري الثاني في 1989/11/23 الذي صادق عليه الشعب بأغلبية مطلقة، ومن أهم ما تضمنه مبدأ التعددية الحزبية حيث نصت المادة " 40 حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية، واستغلال البلاد وسيادة الشعب"، حيث بدأت التشكيلات السياسية تظهر للوجود، ومن أهم تلك التشكيلات السياسية:

أولا :حزب التجمع الوطني الديمقراطي : تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي في فبراير1997 لتأييد برنامج الرئيس زروال السابق، ويعتبر تأسيسه كواجهة سياسية للسلطة الرسمية والتي فازت باسمه في الانتخابات البلدية والتشريعية آنذاك، حيث طعنت في مصداقيتها جل أحزاب الائتلاف الحكومي والمعارضة، وقد تأسس الحزب عام 1997 قبل موعد الانتخابات التشريعية، التي فاز بها بثلاثة أشهر، وكان ذلك برئاسة عبد القادر بن صالح، وفي إطار دعم وتوسيع قاعدة دعم المرشح" عبد العزيز بوتفليقة"، عملت جهات على تفويض أمين الحزب الذي كان مناوئا لهذا الأخير بطريقة أقل ما يقال عنها أنها غريبة لرئيس الحكومة" أحمد أويحي "الذي باشر أعماله بإعلان دعم الحزب للمرشح ذاته.[2]

–**المنطلقات الفكرية للحزب :**يتبنى الحزب الذي يترأسه رئيس الوزراء وزير العدل السابق" أحمد أويحي " نهجا وطنيا فيركز في خطابه السياسي على مبدأ الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي، ويتمسك بالمرجعية النضالية الجزائرية في مجال المقاومة، كما يعلن الحزب على محاربته لما يسميه التطرف الديني، ويركز في عمله السياسي على الطبقات المتعلمة من أعضائه، وعلى العنصر النسوي، ويعتبر حزب التجمع الوطني الديمقراطي وليد حزب جبهة التحرير الوطني، حيث يضم العديد ممن انشقوا من هذا الحزب ويلقب هذا الحزب بحزب الرئيس.[3]

---

[1] خديجة بوخرص ،مرجع سابق ،ص ص124 – 125.

[2] خديجة بوخرص ، نفس المرجع، ص ص 125–126 .

[3] خديجة بوخرص ، نفس المرجع، ص 126.

ثانيا :حركة مجتمع السلم : حركة سياسية إسلامية ظهرت في عمق الشعب تدعو إلى الالتزام بالإسلام كمرجعية مشتركة في إطار منهج الاعتدال والوسطية، أسسها الشيخ" محفوظ نحناح "رحمه الله، ليكون الإسلام بمصادره ومقاصده باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط لتوجهات الأمة وتطلعاتها، ومصدر إلهام وتجديد وعنصر تفاعل للشعب ورعاية مصالحه عبر الاجتهاد الاجتماعي.

- **سياسات وتوجهات الحركة:**

- دعم التعددية و الديمقراطية والنظام الجمهوري.
- العمل على تمدين النظام السياسي بما يحقق الديمقراطية وسيادة القانون.
- المشاركة الفعالة في مؤسسات الدولة ضمن مبادئ الحركة في إطار حماية مكتسباتها.
- العمل على تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات.
- ترسيخ الحوار كقيمة حضارية لتحقيق التعايش والتواصل.
- ترشيد استخدام المال واستثماره في إطار أولويات واضحة ودقيقة.
- الدفع نحو اقتصاد السوق الاجتماعي لضمان كرامة المواطن.
- معالجة مظاهر الفقر والجهل والمرض.
- تفعيل المجتمع المدني للمساهمة في تنمية المجتمع وترقيته.
- الانفتاح على الثقافات العالمية.
- الحرص على تنمية وترقية التنوع الثقافي في الجزائر.[1]

رابعا :حزب العمالTP: يعرف حزب العمال من خلال زعيمته لويزة حنون، حيث تعتمد في سياساتها على تعزيز ودعم سياسات الإصلاح من منظور لبرالي، وتقترح استمرار الدولة في دعم القطاع العمومي، والتكفل بالمطالب الاجتماعية للمواطنين، من صحة وسكن وتعليم، شارك الحزب في لقاء روما مع أحزاب المعارضة، وحصل في انتخابات 1997 التشريعية على أربع مقاعد، وفي الانتخابات التشريعية2002 ، ونال الحزب 21 مقعدا من المجلس الشعبي الوطني.[2]

[1] خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 74 .

[2] محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008 ، ص 193 .

المطلب الثالث: معوقات تفعيل المجتمع المدني في الجزائر.

من بين المعوقات التي تعترض المجتمع المدني في الجزائر تبرز طبيعة المؤسسات القائمة و الأفكار الجارية في التشكيلة الإيديولوجية السائدة، و كذا الثقافة السياسية المنتشرة، كلها تشكل تجاذبا مؤثرا بشكل حاسم، هذا من جهة و من جهة أخرى نلاحظ أن الملامح العامة للحياة السياسية و نزاعات الأشخاص الفاعلة بتحركاتها الفعلية تساهم في عملية لجم المجتمع المدني و تعطيله.

و إذا أردنا أن ندقق أكثر في المستويات العامة لهذه العوائق نستطيع أن نحصرها في ما يلي: البعد السياسي، البعد القانوني. [1]

1- **العوائق القانونية:** تبرز القيود في القوانين و التشريعات كأهم معوقات نشاط المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات و إمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، فالبيئة القانونية في الجزائر لم توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراح و الجماعات المختلفة ، و إذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد و الجماعات حقوقا متساوية، فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين و الأنظمة التشريعية و موجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة نفسها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارستها و تجاوزها لها، كما أن المجتمعات المدنية لا تصر كثيرا و لا تناضل من أجل ذلك، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو سبه غائب.[2]

2- **العوائق السياسية:** تشكل الديمقراطية القاعد الأساسية لأي ممارسة سليمة، لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة و حرياته الأساسية، و بالتالي لن يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر و مستقل مع غيره من أفراد المجتمع، بحث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم، فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري و السياسي، و حرية إقامة التنظيمات و المؤسسات السياسية و غير السياسية، و احترام مبدأ تداول السلطة و الرقابة السياسية، و توفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين و حرياتهم.[3]

لذلك فإن النظام السياسي الديمقراطي يمكن أن يساعد بشكل حقيقي بتكوين مؤسسات المجتمع المدني، و العكس صحيح، إذ أنه في ضل فقدان الحرية و بالتالي تقيد النشاط الخاص يكون عاملا عكسيا في تقلص مؤسسات المجتمع المدني، حيث لا يمكن للأفراد إقامة مؤسساتهم الخاصة من

---

[1] عبد الكريم هشام، المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية : فرع التنظيم السياسي و الإداري، مارس 2006، ص 161.

[2] فهيمة شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، المستقبل العربي، العدد 278، أفريل 2002، ص ص 43،44.

[3] عبد الكريم هشام،مرجع سابق، ص 162.

تنظيمات سياسية أو نقابية أو ثقافية...، وتسعى السلطة في الجزائر إلى الهيمنة على الممارسة السياسية و إلى تركيز جهودها باتجاه رفع مستوى أدائها و فاعليتها، في مناخ من السيطرة و الضبط للجميع، و يصاحب هذا النهج وضع إستراتيجية تحاول منع قيام أي حركة تجنيد للمجتمع قد تضيق مجال سلطتها.[1]

لقد أدى غياب الديمقراطية كممارسة للبيئة السياسية إلى شيوع اللامبالات السياسية بين الجماهير، و بروز ظاهرة التحزب، و ظهور الثقافات المضادة للدولة التسلطية و ازدياد حركتها و فاعليتها الاجتماعية و قدرتها على تعبئة الجماهير، و بروز تيار ديمقراطي يسعى إلى تفعيل المجتمع المدني.[2]

كما أن هناك عواقب أخرى تعيق المجتمع المدني و مؤسساته يمكن حصرها فيما يلي:

– العائق الحزبي: و هو أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني عادة ما تتبع أحزابا أو حركات أو تكون واجهات للعائلات و العشائر أو لرجل الأعمال أو أصحاب النفوذ، و بالتالي تفقد مساحة واسعة من الاستقلالية القرار الإداري و المالي، وتبقى أسيرة في رسالتها لرؤية الحزب أو العائلة أو العشيرة، إن المؤسسات المبنية على أساس عائلي و المحصورة في القبيلة و العشيرة تخرج عن إطار مؤسسات المجتمع المدني.

– ضعف ثقافة التطوع: وجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع و عدم تعزيزها من خلال وسائل الإعلام و المناهج المدرسية و المؤسسات الدينية. [3]

أيضا يمكن تقييم معوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني إلى معوقات خاصة بالنية الداخلية و معوقات تفرضها البيئة الخارجية للمجتمع المدني.

أولا: معوقات البيئة الخارجية:

1- **الأزمة الأمنية الخانقة:** و هي متعددة الأبعاد حيث أدت بالبلاد إلى حالة عدم الاستقرار، أحداث 5 أكتوبر 1988 و دخول الجزائر في دوامة من العنف و الحراك الشعبي، مما اضطر السلطة بالقيام بعدة إصلاحات هيكلية كانت لها انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري من بينها تسريح العمال فهو ما أدى إلى ارتفاع البطالة بشكل كبير، بالتالي ارتفاع نسبة البطالة و تدني مستوى المعيشي مهد

[1] عبد الكريم هشام، مرجع سابق، ص162.
[2] عبد الكريم هشام، نفس المرجع، ص 163.
[3] أحمد ابراهيم ملاوي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري بدبي، 2-22 يناير 2008م، ص21.

لظهور أزمة أمنية، اقتصادية ، سياسية و اجتماعية خانقة. كل هذه الظروف أثرت و بشكل سلبي على فعالية منظمات المجتمع المدني في الجزائر.

استمرت الأوضاع إلى غاية 1999 حيث لوحظ أن الأوضاع الأمنية بدأت في التحسن و خاصة بعد المصادقة على قانون " الوئام المدني و المصالحة الوطنية" و على إثر ذلك تحسنت أوضاع البلاد و عادت منظمات المجتمع المدني من جديد إلى البروز على الساحة الوطنية، و لكن بشكل سلبي حيث أصبح دورها مقتصرا تقريبا حول تأييد مشروع المصالحة في حين لم تهتم بتاتا بالمسائل الأخرى.

2- **استقلالية منظمات المجتمع المدني:** يعتمد المجتمع المدني في الجزائر بشكل أساسي غلى مساعدات الدولة من دعم مادي المتمثل في الإعانات المالية و منح المقرات و الوسائل إضافة إلى تنظيم دورات إعلامية و تدريبية لإطارات المنظمات و الجمعيات و تمثل هذه المساعدات طريقة للسيطرة و الاحتواء، مما يبقي معظم منظمات المجتمع المدني في الجزائر في حالة تبعية دائمة للدولة، و ذلك من خلال " الدعم المالي ألتفعيلي" و الذي تقدمه الدولة للجمعيات على حساب الجمعيات الأخرى وفق معادلة الولاء أو المعرضة للسلطة.

تنطبق المعادلة أيضا على توفير و منح المقرات و التجهيزات الضرورية، و في هذا الصدد تستحوذ الجمعيات الوطنية على التمويل و الدعم الحكومي أكثر من الجمعيات المحلية، التي تعتبر الأكثر قربا من مشاكل المواطنين، ما يبقي الجمعيات في حالة تبعية و هذا يلغي عنصر الاستقلالية.[1]

3- **تهميش منظمات المجتمع المدني من قبل الدولة و انتشار ظاهرة اللامبالات:**

رغم ما نراه من تشجيع في الخطابات الرسمية و السياسية لمنظمات المجتمع المدني بكونه ضابطا اجتماعيا مهما و قاعدة تحتية ضرورية للبناء الديمقراطي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك من خلال العلاقة التي تربط كل من الدولة و منظمات المجتمع المدني في الجزائر، ذلك لكون المؤسسات الحكومية تتعمد استبعاد منظمات المجتمع المدني في العديد من مناقشاتها و قراراتها، و عليه فالدولة تقوم بتهميش منظمات المجتمع المدني فيما يخص مشاركة في رسم السياسات العامة و دورها في التوسط بين الدولة و المجتمع و دورها في المراقبة و المحاسبة و مكافحة الفساد.[2]

---

[1] تويزي جديد ، مرابطي مندر ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر 1999"-2017" مذكر ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس –، كلية الحقوق –بودواو– السنة 2017-2018، ص 93.

[2] تويزي جديد، مرابطي مندر،نفس المرجع، ص 94.

أصبح المجتمع الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية و لا حتى بالمشاركة فيها و هذا لعدة أسباب تراوحت بين عدم قدرة هذه المنظمات على تجنيد العناصر المتطوعة، و انعدام الثقة في كل ما برمز للدولة و بالخص الجمعيات و الأحزاب التي لا تظهر إلا في المناسبات، أيضا غياب دور الإعلام الذي من شأنه إبراز دور و عمل هذه الجمعيات و تقريبها من المواطن، إضافة إلى تبني جل الجمعيات أفكار غريبة على المجتمع الجزائري و بعكس ما يخدم المصلحة العامة، كل هذا ساهم في خلق هوة كبيرة بين المجتمع و جل التنظيمات الرسمية و غير الرسمية. [1]

ثانيا: معوقات البيئة الداخلية: و نقصد بها العراقيل الكابحة للفعالية الوظيفية لمنظمات المجتمع المدني بمختلف أنواعها و النابعة منها أي من المنظمات في حد ذاتها و تتمثل كالتالي:

ا) **غياب مصادر التمويل:** يقصد به كل أنواع الدعم المادي الذي تتحصل عليه منظمات المجتمع المدني في الجزائر بطريقتها الخاصة بعيدا عن الإعانات المالية و الذي من شأنه أن يعزز من فعالياتها، بحث أن مصادر التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر ضعيف جدا ما يحد من قدرتها على أداء وظائفها اللازمة، و يدفعها إلى الاعتماد الكلي على دعم الدولة و هذا ما يجعلها خاضعة لها عوض التأثير عليها.

ب) **غياب الشفافية و الديمقراطية في التسيير:** حيث تعاني اغلب منظمات المجتمع المدني في الجزائر مشاكل تسييره أدت في الكثير من الأحيان إلى انشقاقات انتهت إما إلى زوالها أو تجميد عملها، إضافة إلى عدم وضوح برامج و أهداف منظمات المجتمع المدني في الجزائر.

ج) **سيطرة الزعامات:** تعني الانفرادية في اتخاذ القرار فنتيجة سيطرة الزعامات القيادية و عدم فتح المجال للمشاركة و هي صفة معظم منظمات المجتمع المدني في الجزائر.[2]

كما يمكن أن نجد صعوبات و معوقات تواجه منظمات المجتمع المدني و التأثير على نشاطها و وظائفها، و يمكن حصرها فيما يلي:

أ) **الصعوبات الاجتماعية و الثقافية:** و هي صعوبات تتعلق بالبيئة الاجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الأفراد و من بينها ضعف الوعي بأهمية المشاركة الفردية و الجماعية في حل المشاكل، حيث يرى البعض أن المجتمع المدني هو مجتمع "عضويات" فبالرغم من تعدد و تنوع منظمات المجتمع

[1] تويزي جديد، مرابط مندر، مرجع سابق ، ص 94.

[2] تويزي جديد، مرابط مندر، مرجع سبق ذكره، ص 95.

المدني و انتشارها في مختلف المدن و المجتمعات، فإنها لا تستقطب المواطن للانخراط فيها، و لا تحوز على ثقته بل ينظر إليها بعين الريبة و الشك، و يراها كمجموعات تخدم مصالحها و أنها تابعة للنظام بصفتها المدعم المالي لمختلف أنشطتها.[1]

ب) **الصعوبات التنظيمية** : إن الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر ليست كلها صعوبات خارجية متعلقة بالناحية القانونية أو السياسية أو حتى الاجتماعية و الثقافية و لكن هناك صعوبات داخلية تنظيمية و هي صعوبات إدارية و هيكلية، و يمكن إبراز أهم هذه الصعوبات في ضعف العامل الذاتي لأعضاء منظمات المجتمع المدني الذين يقبلون بأن تنحصر المسؤولية في عدد من الأشخاص، كما أن غياب البناء الإداري و المؤسسي و الاعتماد على العمل العشوائي و الفردي في كثير من الأحيان مع نقص الخبرة في إدارة المنظمات يعد هو الأخر واحد من المشكلات القائمة لدى عدد من المنظمات المجتمع المدني.

و عليه يمكن إيجاز أبرز الصعوبات اغلب الصعوبات التنظيمية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر في:

- مسألة شرعية عمل هذه المنظمات
- مسألة استقلالية هذه المنظمات.
- البناء الديمقراطي و الكفاءة المؤسسية و الإدارة الفعالة.
- التمويل المستدام و الاعتماد على الذات " التمويل الذاتي".
- مسألة تعزيز التنسيق و التعاون و التشاور بين المنظمات نفسها على المستوى المحلي و الوطني.[2]

أيضا أهم المعوقات و الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها و القيام بوظائفها نذكر ما يلي:

- ضخامة المسؤولية ذات الأبعاد الفكرية و الاجتماعية و السياسية و القانونية.
- تعدد الولاءات لمنظمات المجتمع المدني مما يولد في الأغلب تشرذم العمل و تعارضه أحيانا.
- تمركز منظمات المجتمع المدني في المدن الرئيسية و ضمور دورها في المدن الصغيرة و الأرياف.
- عدم الشفافية في الحسابات المالية و خاصة المساعدات الممنوحة من المنظمات الدولية.

[1] عبد الله زويري، النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013، ص ص 211،215.

[2] توزي جديد، مرابط مندر، مرجع سابق ، ص 96.

– القوانين المجحفة التي تضعها الدولة أحيانا لمنح تأسيس المنظمات المدنية و عرقلة أنشطتها.[1]

المطلب الرابع: النتائج و التوصيات.

من خلال دراسة دور المجتمع المدني في تجسيد مبدأ المشاركة السياسية، يمكن استخلاص النتائج التالية:

– شهد الإطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر عدة تشريعات، تعددت واختلفت باختلاف المرحلة السياسية التي شهدتها، ففي مرحلة الأحادية الحزبية شهدت تطبيق على المجتمع المدنين أما المرحلة الثانية وهي مرحلة التعددية الحزبية حيث كانت أحداث أكتوبر 1989 منعرجا حاسما للدخول في عهد التعددية الحزبية وذلك بصدور دستور 23 فيفري 1989 الذي فتح المجال أمام المجتمع المدني وحددت معالمه وتطوره مبينة وضعه الدستوري والقانوني ، وتمثلت هذه المبادئ والقواعد القانونية في دستور 1989 الذي نص في مواده على حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات، حيث صخر قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي سنة 1989 وقانون الجمعيات لسنة 1993 ، وعقب دستور 1996 صدر الأمر رقم 97–07 المتعلق بالأحزاب السياسية الذي عدل عن طريق القانون العضوي رقم 12–04 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012 و المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون رقم 12–06 الخاص بالجمعيات.

– يكشف الواقع في الجزائر أن مساهمات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية بقيت محدودة سواء عن طريق المبادرات التي كان يقوم بها في هذا السياق، إلا أن النشاطات اصطدمت بواقع الممارسة السياسية وبعلاقتها مع السلطة الحاكمة القائمة على السيطرة السلطوية.

– رغم محاولات مؤسسات المجتمع المدني في توسيع أطر المشاركة السياسية إلا أنها لم تتحقق بالقدر المطلوب، وهذا نظرا لافتقارها إلى قوة التأثير على المواطنين وترسيخ ثقافة سياسية من أجل تنشئة سياسية ، ذلك نظرا لانعدام القدرة لدى الأحزاب السياسية في تأطير المواطن وتوجيهه مما أدى إلى عزوف المواطن عن المشاركة السياسية خاصة في التصويت.

كما تبين لنا أن المجتمع المدني وتطوره في الجزائر هو تطور كمي من خلال متطلباته لم يواكبه تطور مماثل على المستوى الكيفي، حيث بقيت إسهاماته بسيطة ومقتصرة بالأساس على العمل الغير التطوعي في المجالات الاجتماعية، وبالتالي فإن الفرد أو المواطن الجزائري بصفته المستهدف ليس

[1] هند غرائفي، رحيمة غضبان، دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري – دراسة ميدانية بمدينة باتنة – مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد السابع (7)، سبتمبر 2018، ص ص 298،299.

بحاجة للكم الهائل من منظمات المجتمع المدني بقدر ما هو بحاجة لنشاطها السياسي و التنموي...إلخ، الذي يقدم مصلحته ومصلحة الوطن، لذا كان من تقويم عمل منظمات المجتمع المدني من خلال التوصية بـ:

– إعطائها الاستقلالية الكافية من أجل تفعيل مختلف أدوارها.

– معاقبة الاستغلاليون الذين يواجهون نشاط الجمعيات نحو مصالحهم الشخصية.

– تقديم الدعم القانوني والسياسي الكافي للجمعيات من أجل تطوير نشاطاتها.

– ضرورة ترقية منظمات المجتمع المدني في الجزائر لكونه شكلا من أشكال المشاركة السياسية، وفي هذا الصدد لابد على الدولة الجزائرية أن تتيح المجال أمام منظمات المجتمع المدني للمشاركة في وضع السياسات العامة المحلية ومراقبتها.

– ضرورة تجسيد المنظومة القانونية التي تنظم نشاط منظمات المجتمع المدني، وعليه لابد أن تكون النخبة الحاكمة واعية بضرورة التغيير والعمل الجدي الذي بإمكان منظمات المجتمع المدني الإسهام فيه لاسيما على المستوى السياسي وكذا المستوى التوعوي، من أجل المساهمة في تحقيق المشاركة السياسية مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي.

– تعميم مفهوم المشاركة السياسية على أوسع الشرائح الاجتماعية، في المدارس، المؤسسات التعليمية المختلفة بدءا بالمراحل التربوية والتعليمية المبكرة، من أجل خلق جيل يتفهم أفراده مبادئ المجتمع المدني المختلفة.

– وضع منظمات المجتمع المدني ميثاق عمل ملزم، ينظم العلاقات بينهما وبين السلطة، بحيث تحافظ المنظمات على استقلالها من ناحية، وتجنب الدخول في نزاع مع السلطة حول قضايا التمويل والسيادة، وذلك بناءا على حتمية أن منظمات المجتمع المدني عامة لا تشكل بديلا أو موازيا للسلطة السياسية رغم أنها تقوم أحيانا بدور البديل لهذه السلطة في حالة الأزمات الوطنية العامة.

– تخفيف الإجراءات القانونية المفروضة والقيود الروتينية التي تعيق وتعطل تشكيل منظمات المجتمع المدني ، أو تؤثر ببعض من نشاطاتها تحت شعارات سياسية أو عقائدية تشكل بحد ذاتها اعتداءا مباشرا على حرية المواطن وحقوقه ومعتقداته، وتسعى لإقصائه من المشاركة السياسية بناءا معتقداته وأفكاره السياسية أو الاجتماعية أو انتمائه السياسي.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع المجتمع المدني في الجزائر، حيث تناولنا فيه نشأة المجتمع المدني ومؤسساته ، بالإضافة إلى أهم آلياته في تحقيق المشاركة السياسية، والخروج ببعض النتائج والتوصيات.

وعليه نستخلص مما سبق أنه رغم محاولات منظمات المجتمع المدني وجهودها المبذولة من أجل تجاوز مختلف العراقيل التي تواجهها في ذلك، من خلال آليات وحلول مقترحة من أجل المساهمة في تفعيل العملية السياسية، إلا أنها لا تزال تقف حاجزا أمام المجتمع المدني، ما أدى إلى عدم أدائه لوظائفه بفعالية، بالتالي يمكن القول أن منظمات المجتمع المدني تحاول ترسيخ قيم المشاركة وتجسيدها ، ولا يتم هذا إلا إذا قامت بتطبيق الآليات والمعايير والوظائف التي تم التطرق إليها سابقا.

الخـــاتمة

يعتبر المجتمع المدني من بين أحد أهم الفعاليات تأثيرا في عملية المشاركة السياسية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية، حيث يعتبر بمثابة مؤشر مهم لا يكاد ينفصل عن معايير المشاركة السياسية بحيث يرتبط دوره في المساهمة في عملياتها الأساسية وقدرته الوظيفية على التأثير في عمليات التحول السياسي للمجتمع، فهو عنصر فاعل يرتبط بنيويا ووظيفيا بالمشاركة السياسية.

وبما أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مستقلة عن الدولة تعتبر الأنسب للقيام بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية، وبذلك يعمل على تعزيز المشاركة السياسية والتأهيل وتدريب القيادات وتعزيز قيم الديمقراطية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة " توفر قيم الديمقراطية تمكن المجتمع المدني من تحقيق مشاركة سياسية فعالة داخل المجتمع ".

ويمكن القول أن رغم محاولات مؤسسات المجتمع المدني في توسيع أطر المشاركة السياسية إلا أنها لم تتحقق بالقدر المطلوب، نظرا لافتقارها إلى قوة التأثير على المواطنين وترسيخ ثقافة السياسة من أجل تنشئة سياسية، ونظرا لانعدام القدرة لدى الأحزاب السياسية في تأطير المواطن وتوجيهه، مما أدى إلى عزوف المواطن عن المشاركة السياسية وضعفها، هذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة " تدني فعالية المجتمع المدني الجزائري يؤثر سلبا على تجسيد المشاركة السياسية ".

إن البعد الذي يكتسي المجتمع المدني بالنسبة للحياة السياسية وعملية المشاركة يتمثل في قدرة المجتمع المدني التي ترتبط بطبيعته وما تنطوي عليه هذه الطبيعة من قيم وتوجيهات فكرية واجتماعية وسلوكية تحدد مسار العملية السياسية وغاياتها النهائية، كما تتوقف هذه القدرة أيضا على المستوى التكويني المؤسساتي ومدى تغلغل تنظيماته في بنية المجتمع ومدى ارتباطه وتفاعله مع أفراد المجتمع، فهو بذلك يعتبر كآلية قوية تعمل إلى جانب الدولة في تحقيق العمل السياسي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة القائلة " تعتبر منظمات المجتمع المدني البنية التحتية التي تغذي أي مشاركة سياسية وتدعمها من خلال ارتباطها الوثيق بكل شرائح المجتمع اعتمادا على طابعها التطوعي و ألخدماتي ".

إن الدراسة التي قمنا بها سمحت لنا بالوقوف عند حقيقة هذا الإطار الذي يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية والتي قلصت من درجة فاعليته في المساهمة في العملية السياسية، وأن توسيع دور المواطن بشكل كبير في جميع المجالات ساهم في عدم تمكن المجتمع المدني في أداء وظيفته التلحيمية بين المجتمع والدولة، الأثر الذي أدى إلى ضعف قنوات المشاركة والشفافية و انتشار الفساد والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

بالتالي لضمان فعالية ونجاح مساهمة المجتمع المدني في تجسيد المشاركة السياسية يعتمد على تطبيق المعايير والآليات السابقة الذكر، بالإضافة إلى أداء وظائفه بفعالية وذلك من خلال تكريس الشفافية والديمقراطية داخل تنظيمات المجتمع المدني.

قائمة المراجع

1. أحمد بوشاقور، أحمد بوعلوش، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.

2. أحمد سعيد تاج الدين الشباب والمشاركة السياسية ترجمة المادة الأجنبية .

3. أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر1962-2004 ، جامعة ورقلة.

4. بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2005-2006.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012، بتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 62، الصادرة في 15 يناير 2012.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادي الأول عام 1437هـ الموافق ل 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، (الجريدة الرسمية العدد 14، الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016).

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد53، الصادرة في 05ديسمبر 1990، ص 1686.

8. بسمة بن مشري، المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية: 3014-2015.

9. جهيدة شاوش إخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر – بسكرة– كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014-2015.

10.حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011-2012 .

11. خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

12.خالد رجب علي شعبان، غادة عودة حجازي، نحو تعزيز المشاركة للطالبات الجامعيات الفلسطينيات، دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة القدس المفتوحة– فرع رفع – مجلة العلوم السياسية، العدد 46 ،ماجد محي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات و العوامل المؤثر دراسة نظرية.

13.خديجة بوخرص ، دور المشاركة السياسية في تحقيق الحكم الراشد الجزائر أنموذج 1999-2004 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية وإقتصادية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

14.خديجة بوخرص ، حكيمة كانون، دور المشاركة السياسية في تحقيق الحكم الراشد الجزائري نموذج 1999-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم السياسية، تخصص: حكمة محلية و تنمية سياسية و اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945-قالمة كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2014-2015م.

15. زكرياء حريزي، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر –باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2010-2011.

16.سعاد بن ققة، المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنين الأسري نموذجا (1962-2005) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم في علم الاجتماع تخصص: علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خضير – بسكرة – كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، السنة الجامعية 2011-2012.

17.سهام بوجحماني، دور منظمات المجتمع المدني ف مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2018-2019.

18.صبرينة أمهيس، لامية بانوح، المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الإنسان ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع القانون العام، تخصص: القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2017-2018.

19.طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية مشاركة السياسية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة 2000.

20.عبد الرؤوف ، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق المواطن بالجزائر، دراسة تحليلية للإنتخابات التشريعية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر- كلية العلوم السياسية والاعلام ، السنة الجامعية 2009-2010.

21.عبد الغفار شكر، محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، ط1، سوريا، دار الفكر، 2003.

22. عبد الوهاب بن خليف، مدخل إلى علم السياسة، دار قرطبة للتوزيع والنشر المحمدية (الجزائر)، ط2010.

23. عبد القادر الرن، المجتمع الوقفي والمجتمع المدني بين التصور الإسلامي والطرح الغربي، دراسة نظرية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستر مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والادارية، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة– كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

24. غنية شليغم،دور منظمات المجتمع المدني في تكريس المشاركة السياسية، دفاتر الحقوق و العلوم السياسية، العدد (2) ،2009.

25. فاتح عليم تأثير المجتمع المدني على رسم السياسات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وإدارة محلية ، جامعة مولود معمري تيزي زوز كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2018 .

26. فاطمة الزهراء المداح،المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية السياسية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تسيير و إدارة الجماعات المحلية، جامعة عبد الجميد بن باديس –مستغانم–كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2015–2016

27. فاطمة حشماوي، دور المجتمع المدني في رسم السياسة البيئية في الجزائر 2004–2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة–كلية الحقوق و العلوم السياسي، السنة الجامعية: 2014–2015.

28. كريم بركات، مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، مذكرة تخرج جامع الجزائر 2008.

29. ليلى عمارة دور المجتمع المدني في التنمية السياسية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2012–2013.

30. ماجد محيي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة دراسة نظرية .

31. محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2008 .

32. محمد بوليفة، علاء الدين الغول، دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2012–2013.

33. محمد جمال مظلوم، دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، كلية التدريب قسم البرامج التدريبية، الرياض. 1434هـ/2013م.

34. محمد جيلالي أبحري، دور المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014-2015.

35. محمد سيد فهمي، المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث، مصر، دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2004.

36. محي الدين بياضي، المجتمع في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة– كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012.

37. مرسي مشري،التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات (المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله)، جامعة شلف، الجزائر: في 20 أوت 2008.

38. منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية السياسية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، دير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

39. نادية بونورة، دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع سياسات عامة و حكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر – باتنة– كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2009-2010.

40. نادية خليفة، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية، دراسة تحليلية قانونية، مذكرة تخرج، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.

41. ناصر محمود رشيد شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة أشكالا لمتطلبات درجة الماستر في التخطيط و التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطني، كلية: الدراسات العليا.

42. نبيل دريس، المشاركة السياسية بين النظرية و التطبيق، دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع،ط2017.

43. هشام عبد الكريم، المجتمع المدني دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2006-2007.

44. يحي وناس، المجتمع المدني و حماية البيئة (دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية والنقابات) دار الغرب و النشر و التوزيع، الجزائر. 2004.

الفهـــرس

الإهداء

الشكــر

الخطـة

مقدمـة..... 01
الفصل الأول: المجتمع المدني والمشاركة السياسية.....06
المبحث الأول: مدخل إلى مفهوم المجتمع المدني.....08
المطلب الأول: تعريف ونشأة المجتمع المدني.....08
المطلب الثاني: أسس بناء المجتمع المدني.....13
المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني.....13
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في المجتمع المدني.....17
المبحث الثاني: الإطار المعرفي للمشاركة السياسية.....21
المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية وخصائصها.....21
المطلب الثاني: مستويات المشاركة السياسية.....24
المطلب الثالث: دوافع المشاركة السياسية.....25
المطلب الرابع: علاقة المجتمع المدني بالمشاركة السياسية.....27
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:.....31
الفصل الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر.....32
المبحث الأول: تطور المجتمع المدني في الجزائر.....34
المطلب الأول: نشأة المجتمع المدني في الجزائر.....34
المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.....42
المطلب الثالث: وسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.....45
المبحث الثاني: آليات مساهمة المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية.....46
المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية.....46
المطلب الثاني: الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة السياسية.....49
المطلب الثالث: المعوقات والصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر.55

المطلب الرابع: النتائج والتوصيات.....60
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني.....62
الخاتمة:.....63
الملخص:.....64
قائمة المراجع:.....65
الفهرس:.....70